غيورا أيلاند *

إعادة التفكير في حلّ الدّولتين

القسم الأول: عقبات أمام التوجه التقليدي بشأن الدولتين

١- التغيرات منذ عملية أوسلو

بالرغم عن بعض التطورات الإيجابية، فإن معظم التغيرات التي حدثت في المجال الإسرائيلي الفلسطيني خلال أكثر من ثماني سنوات لا يساعد على تسهيل حلّ للصراع بل يفعل العكس.

تغيرات نحو الأسوأ

فقدان الثقة الإسرائيلية برغبة الفلسطينيين في التوصل إلى سلام حقيقيّ. تقدمت عملية أوسلو (١٩٩٣ ـ ٢٠٠٠) في جوّ تفاؤلي كبير، يستند في جزء منه إلى تقدير منطقي إسرائيلي (وأميركي) ساذج، يشير إلى أن الفلسطينيين، مثل أي شعب تحت نير الاحتلال، لديهم هدف رئيس واحد هو الاستقلال. من وجهة النظر هذه، فإن تحقيق الحلم الفلسطيني ـ إقامة دولة ـ سيضع حدّا للصراع، لأن حافز العنف سوف يختفي. كما أن إقامة الدولة ستضع حدّا للمطالب الفلسطينية، لأن المطلب النهائي ـ الاستقلال ـ يكون قد تحقق.

اليوم، يؤمن كثير من الإسرائيليين بأن تطلعات الفلسطينيين الحقيقية كانت مختلفة، وتبقى مختلفة. وطبقا لوجهة النظر هذه، فإن روح الجماعة الفلسطينية لم تكن قط قائمة على الحنين إلى دولة مستقلة ـ وهي بالتأكيد ليست دولة صغيرة ومقسمة ـ بل على قضايا مثل العدل والانتقام والاعتراف بالمأساة الفلسطينية. وفوق كلّ شيء، تركز الروح الفلسطينية على "حقّ العودة"، بمعنى حقّ

* باحث في "معهد دراسات الأمن القومي" في جامعة تل أبيب. جنرال احتياط والرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية ومجلس الأمن القومي. المقال مترجم عن الانكليزية، ونشر عبر مركز واشنطن لسياسات الشرق الأدنى في أيلول ٢٠٠٨.

في السنوات الأخيرة، على أية حال، برز عامل ثالث كتهديد رئيس، يستطيع أن يتخطّى كلّ الترتيبات الأمنية المقترحة سابقا. هذا التهديد يشتمل على ثلاثة أنواع من الأسلحة: الصواريخ البدائية التي لا يوجد لها حلّ مباشر، والصواريخ المضادة للدبابات، والصواريخ المتطورّة المضادة للطائرات. والصفة المشتركة بين هذه الأنواع الثلاثة هي أنه من الصعب، إذا لم يكن من المستحيل، منع تصنيعها أو تهريبها. بكلمات أخرى، فإن إمكانية التوصل إلى حلّ معقول للمشكلة الأمنية عبر اتفاقية دائمة قد تضاءلت، ولذلك فإن استعداد إسرائيل لمنح هذه الاتفاقية فرصة قد تضاءل.

الأفراد (ليس الناس بشكل عام) في العودة إلى بيوتهم (لا إلى دولة فلسطينية توجد في مكان آخر). وبالطبع، لم تتجسد التطلعات الفلسطينية قط في دافع إقامة أمة حرة في وطن فلسطيني صغير. ففي ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧، اقترحت لجنة بيل البريطانية إقامة دولة فلسطينية تشمل معظم الأراضي بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط. لكن الزعيم الفلسطيني الذي لم يكن له منافس في ذلك الوقت، مفتي القدس، اعتبر الاقتراح غير مناسب. وكان من بين الأمور التي تساءل عنها: "لماذا تكون هناك حاجة إلى دولة عربية أخرى"؟.

وبين ١٩٤٩ و١٩٦٧، كانت الضفة الغربية وغزة تحت السيطرة الكاملة للأردن ومصر، ولم يرتفع صوت في العالم العربي، ولا بين الفلسطينيين، يؤمن بأن من الصحيح إقامة دولة فلسطينية، حتى كحلّ مؤقت في انتظار تحرير الأرض جميعها.

هذا التاريخ كان معروفا قبل أن تبدأ عملية أوسلو. مع ذلك، فقد خلقت أوسلو إحساسا خادعا بأن الحالة تتغير. وقد آمن كثيرون بأن "شرق أوسط جديدا" أخذ يتشكل، وبأن الفلسطينيين سيتغيرون ويتخذون توجها غربيا.

اليوم، وبعد سنوات من انهيار عملية أوسلو، تعتقد نسبة كبيرة من الإسرائيليين أن في الإمكان التوصل إلى اتفاقية سياسية مع الفلسطينيين، شبيهة بتلك التي اقترحها الرئيس بيل كلينتون. لكنهم يشكون في أن الفلسطينيين سوف يقبلون كليا مثل هذه الاتفاقية كتسوية دائمة، سوف توصل إلى نهاية حقيقية للصراع التاريخي وللمطالب الفلسطينية. نتيجة لذلك، تقلص الدعم الإسرائيلي لمبدأ "الأرض مقابل السلام" بشكل حاد؛ وطبقا لاستطلاع نشره معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب، كان ٢٨٪ من السكان الإسرائيليين يدعمون هذا المبدأ العام ٢٠٠٧، مقارنة بنسبة ٥٦٪ العام ١٩٩٧.

إن هذه النقطة شديدة الأهمية. وعلى العموم، عندما يوقّع طرفان اتفاقية فإن كلا منهما يفترض أن الطرف الآخر ينوي صادقا أن يحترمها. وعندما تغيب هذه المقدمة، يكون من الصعب الاقتناع بأن الثمن الذي يدفع في عملية العطاء ـ الأخذ، يستحق ذلك. كثير من الإسرائيليين لديهم قناعة بأن الإقدام على اتفاقية كهذه هو حالة خسارة، فإسرائيل ستدفع حصتها حسب خطة الاتفاقية، لكن الفلسطينيين لن يفوا بما عليهم.

إن نقص الثقة في نوايا الفلسطينيين يمكن أن يصور بتمرين افتراضي: لنفترض أن اتفاقية عقدت، يطلب فيها من الفلسطينيين أن يصوّتوا مع واحد من خيارين لإنهاء الصراع:

١ـ "دولتان لشعبين تقومان على خطة كلينتون".

٢ـ "لن تقام قطّ دولة فلسطينية، لكن دولة إسرائيل ستتوقف عن الوجود. والبلاد بكاملها بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط ستوزع بين سورية والأردن ومصر".

معظم الإسرائيليين سوف يفترضون، مع قليل من التردد، أن الغالبية العظمى من الفلسطينيين ستصوّت مع الخيار الثاني. طبقا لذلك، فإن إقناع الإسرائيليين بالتنازلات المؤلمة سيكون صعبا.

نقص الثقة الإسرائيلية بقدرة الفلسطينيين على الوفاء بالتزاماتهم. مع تحييد النوايا الفلسطينية، لا يؤمن كثير من الإسرائيليين بأن السلطة الفلسطينية قادرة على الوفاء بالتزاماتها وفق تسوية سلمية، خصوصا في الموضوع الأمني. خلال "السنوات الطيبة" لأوسلو (١٩٩٣ ـ ١٩٩٥)، انتعشت قناعة بأن قوة بوليسية فلسطينية مسلحة ستكون قادرة على التعامل مع التهديدات الإرهابية بفاعلية أكثر من قوات الأمن في دولة ديمقراطية مثل إسرائيل. فسّر ذلك في حينه رئيس الحكومة إسحق رابين، بأن تلك القوة سوف تعمل "دون أوامر محكمة عليا، ودون بتسيلم" (منظمة حقوق إنسان إسرائيلية معروفة).

اليوم، يؤمن قليل من الإسرائيليين بأن السلطة الفلسطينية قادرة على فرض قانون يحظر الإرهاب. والسلطة تعاني من ضعف سياسي وعسكري. وبعكس عرفات، الذي تمتع بثقة معظم الفلسطينيين (وخصوصا أجهزة الأمن ومؤسسات فتح)، فإن القيادة الحالية مدعومة بنسبة صغيرة من الجمهور. لا الرئيس محمود عباس، ولا رئيس الوزراء سلام فياض، بقادرين على فرض إرادتهما على الفئات المتطرفة من فتح، فكيف بحماس؟.

وبعد خمسة عشر عاما من إنشائها، وبالرغم عن حجم المبالغ التي استثمرت فيها، لا تملك قوات الأمن الفلسطينية قدرة عسكرية كافية لفرض الأمن، حتى لو أرادت ذلك. إنها تشكل جماعات معادية لبعضها، وحتى بعض المجرمين والإرهابيين تمكّنوا من اختراق الرتب، وصاروا ضباطا. إنها تعاني من الفساد، ومن نقص في البنية التحتية، ونقص في القادة الأكفاء. والطريقة المهينة التي هزمتهم فيها حماس في غزة كشفت عن ذلك الضعف بوضوح. لذلك، توجد فرصة قليلة في أن يدعم الجمهور الإسرائيلي نقل مسؤولية الأمن، خصوصا في مناطق حساسة مثل القدس. وقد تعرّض المفهوم القديم للتعاون الأمني لضربة رئيسة، وتحتاج إسرائيل الآن حلولا أمنية أخرى يصعب التوصّل إليها.

صعود حماس. إن حماس هي حركة براغماتية، قادرة على اتخاذ مواقف مرنة، وتوافق على تقديم تنازلات مؤقتة، مثل وقف إطلاق النار و"التهدئات"، دون أن تتخلى قط عن معارضتها الجوهرية لحلّ سياسيّ دائم، يكرّس السيطرة اليهودية على "الأرض المقدسة". لذلك لا تعارض جماعة الرئيس عباس (أو أية جهة علمانية أخرى) في إجراء مفاوضات مع إسرائيل، ما دامت تلك المحادثات تفضي إلى تنازلات إسرائيلية، دون إنهاء للصراع.

تنامي قوة حماس في السنوات الأخيرة واضح، وقد انعكس بقوّة في فوزها البرلماني في انتخابات ٢٠٠٦ وفي سيطرتها العام ٢٠٠٧ على غزة. هذان الحادثان، اللذان كان الأول منهما سياسيا والثاني عسكريا، تبرزان أيضا إستراتيجيا الحركة، بمعنى أن قوّتها العسكرية تدعم موقفها السياسي، وقوّتها السياسية تحفظ استقلالها العسكري.

وفيما يتعلق بفرص السلام، يحمل بروز حماس نتيجتين: الأولى، أن الجماعة تضع فيتو على أية اتفاقية دائمة، وهي بالتأكيد لن تقبل أي حلّ متوقع الآن (أي الحّل الذي يضع حدّا للصراع وللمطالب الفلسطينية). والثانية، هي أن عددا متزايدا من الإسرائيليين بات يؤمن بأنه إذا تركت إسرائيل الضفة الغربية - نتيجة اتفاق مع السلطة الفلسطينية أو من طرف واحد - فإن حماس سوف تتولى السيطرة على المنطقة، كما فعلت في غزة. ودرجة الاستعداد لقبول المخاطرة في هذا الشأن أصغر بكثير مما كانت عليه العام ٢٠٠٠.

١٩٦٧: القدس تحت الاحتلال.

تغير في التهديد العسكري. افترضت مفاوضات ٢٠٠٠ أن الدولة الفلسطينية يمكن أن تجلب نوعين من التهديد: تهديد عسكري كلاسيكي وتهديد إرهابي، خصوصا الإرهاب الانتحاري. الحلّ الذي صمّم حينئذ واقترح، كان يتعامل مع التهديدين. الجواب على التهديد العسكري الكلاسيكي خطط أن يكون الدولة

من أجل الدقة، هناك عدد من الدول التي لم ترسم حدودها لسنوات عديدة بعد الاستقلال. وفي حالات كثيرة، تركت الحدود غير واضحة، بسبب الصراع الدائر، لأن دولة أقوى تعارض الادعاءات الإقليمية لجارة أضعف. في الشرق الأوسط، توجد دول عديدة لها حدود لم توضح حتى الآن، أو بقيت غير محددة لسنوات، أو لا تحظى باعتراف الدول المجاورة. على سبيل المثال، فإن الحدود بين العراق والكويت، والسعودية واليمن، وقطر والبحرين، ومصر والسودان، ومصر وليبيا، ما زالت حدودًا متنازعا عليها. أما نزاع الحدود السوري اللبناني، فهو أكثر حدّة؛ فليس موضع الحدود وحده هو المختلف عليه، بل إن أحد الطرفين، سورية، يرفض فكرة أن تكون هناك حدود.

الفلسطينية المستقبلية المنزوعة السلاح، دون دبابات أو طائرات أو مدفعية أو أية برامج لذلك. أما الجواب عن الإرهاب فيعتمد على الاستخبارات الجيدة والتعاون، وإذا كان ذلك ضروريا، فمن خلال حاجز مادي.

في السنوات الأخيرة، على أية حال، برز عامل ثالث كتهديد رئيس، يستطيع أن يتخطّى كلّ الترتيبات الأمنية المقترحة سابقا. هذا التهديد يشتمل على ثلاثة أنواع من الأسلحة: الصواريخ البدائية التي لا يوجد لها حلّ مباشر، والصواريخ المضادة للدبابات، والصواريخ المتطورّة المضادة للطائرات. والصفة المشتركة بين هذه الأنواع الثلاثة هي أنه من الصعب، إذا لم يكن من المستحيل، منع تصنيعها أو تهريبها. بكلمات أخرى، فإن إمكانية التوصل إلى حلّ معقول للمشكلة الأمنية عبر اتفاقية دائمة قد تضاءلت، ولذلك فإن استعداد إسرائيل لمنح هذه الاتفاقية فرصة قد تضاءل.

الاستنتاجات الإسرائيلية الداخلية من فكّ الارتباط. فكّ الارتباط مع غزة العام ٢٠٠٥ تطلب إخلاء حوالي ٨،٠٠٠ إسرائيلي من منازلهم. بعد ثلاث سنوات من ذلك، لا تزال نسبة حوالي ٦٠٪ بالمائة ممن أخلوا بحاجة لإيجاد منزل دائم، و٣٠٪ منهم تقريبا لا يزالون عاطلين عن العمل. أما التكلفة المباشرة وحدها فقد تزيد عن ٣٠ بليون دولار. ومن المفيد أن نتذكر أن التعويض الذي حصل عليه مستوطنو غزة من المحتمل أن يكون أقّل مما سيحصل عليه مستوطنو الضفة الغربية. وحتى لو اعتمد قانون الإخلاء نفسه، ببرنامجه نفسه، فإن نصيب الفرد قد يزداد بنسبة ٢٠٪ أو أكثر. وستكون هناك تكاليف أخرى أيضا. على الدولة أن تقبل سابقة غزة في كلّ شؤون إخلاء الضفة الغربية، بما في ذلك احتمال إعادة بناء تجمعات استيطانية في مناطق قريبة من وسط البلاد. انعكاس مثل هذه الحركة على أسعار العقارات الإسرائيلية مثلا، سيكون فوق المتوقع. وعندما تفهم الحكومة الإسرائيلية والناس هذه النتائج الاجتماعية الاقتصادية جيدا، سيكون حشد التأييد الشعبي المطلوب للعملية صعبا.

فقدان الثقة الفلسطينية في استعداد إسرائيل لاتخاذ قرارات صعبة. من ناحيتهم، لا توجد لدى الفلسطينيين ثقة في نوايا إسرائيل الوفاء بالتزاماتها في اتفاقية دائمة. السبب الرئيس لتشككهم يكمن في الطريقة التي تعاملت بها إسرائيل مع قضية الاستيطان. منذ بداية عملية أوسلو ارتفع عدد السكان اليهود في الضفة الغربية (من دون حساب ضواحي القدس) من ١١٠،٠٠٠ في ١٩٩٣ إلى ١٩٠،٠٠٠ في ٢٠٠٠ وإلى ٢٧٠،٠٠٠ اليوم. وكما يرى الفلسطينيون، فإن هذا التوسع جعل الاستيطان في الضفة الغربية غير قابل للتراجع عنه. وفوق ذلك، فإن تعامل الحكومة مع البؤر الاستيطانية غير المشروعة، جعل القيادة الفلسطينية، وبالتأكيد "الشارع" الفلسطيني، يعتقد أن إسرائيل غير معنية، أو غير قادرة على التعامل مع القضية.

تغيرات نحو الأحسن

دعم أوسع من العالم العربي. منذ نيسان ٢٠٠٢، وبشكل أوسع منذ القمة العربية في ٢٠٠٧، يدعم العالم العربي رسميا توجه الدولتين. ومع أن بنية الخطة العربية تتطلب معاهدة سلام إسرائيلية سورية كاملة، وأنها أكثر انحيازا إلى الفلسطينيين في التفاصيل، إلا أنها في الأساس مثل خطة كلينتون.

وسواء أكان هذا التوجه العربي الاسترضائي ينطلق من قبول تدريجيّ بوجود إسرائيل، أو من أي دوافع أخرى (مثل وجود أعداء مشتركين: إيران والإسلام المتطرّف) فذلك ليس مهما لأن أية قيادة فلسطينية حالية أو مستقبلية تبحث في اتخاذ قرارات

صعبة، سوف تتمتع بدعم أكبر مما كانت القيادة السابقة. وفوق ذلك، ولدى تقديم تنازلات للفلسطينيين، فإن إسرائيل ستحصل على تعويضات متنوعة من الدول العربية، خصوصا فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية.

الرغبة في التغيير. تعب الشعب الفلسطيني من الاحتلال. وهو يحس بخيبة أمل من قيادته، من بعض تكتيكاتها، ومن المجتمع الدولي. إنه يريد تغييرا. ومع أن الغالبية حوّلت رغبتها نحو دعم حماس، إلا أن ذلك لا يبدو بسبب اعتبارات أيديولوجية. معظم الفلسطينيين أيدوا حركة حماس لأنها ظهرت وكأنها قادرة على تحقيق وعودها والتأثير في التغيير. وإذا برز رسول فلسطيني جديد ومختلف ـ يعد بالتغيير، من جهة معارضة، ويطرح برنامجا وطنيا حقيقيا للعملية ـ فمن المحتمل أن يتمكن من كسب الدعم الجماهيري، كما حدث مع حماس.

في الوقت ذاته، يرى كثير من الإسرائيليين أن الوقت لا يسير في صالحهم. غياب حلّ للصراع يمكنه أن ينتج مزيدا من الضغط على العوامل الأخرى، مثل توسع السيطرة الإيرانية، أو ازدياد القلق الديموغرافي. وفيما يتعلق بالأخير، فإن بعض الإسرائيليين يرون أن غياب قناة سياسية حقيقية قد يؤثر في تغيير التوجه الدولي، وقد يخلق تأييدا لحلّ الدولة الواحدة (أي دولة واحدة ديمقراطية مشتركة بين نهر الأردن والبحر). في مثل هذه الدولة، سيصبح العرب أكثرية خلال أجيال قليلة. وعلى ضوء ذلك، وعوامل أخرى، يعتقد بعض المسؤولين الإسرائيليين أن فكرة دولة فلسطينية تغيرت من مساهمة إسرائيلية (تنوي إسرائيل أن تقدّمها) إلى مصلحة إسرائيلية (تستعد إسرائيل للدفع في مقابلها). وإذا وصل الذين يرون ذلك إلى موقع توجيه الدفة في إسرائيل، فسوف يتجهون نحو مباحثات السلام بزخم أكبر.

فرص المستقبل

إذا نحينا التطوّر الإيجابي جانبا، فإن معظم التغييرات التي حدثت خلال السنوات الثماني الماضية، تقلّص فرص التوصل إلى اتفاقية للوضع النهائي بين إسرائيل والفلسطينيين ـ على الأقل اتفاقية تستند إلى التوجه التقليدي نحو دولتين. الفصول السبعة التالية تصف المحصلة المحتملة للمفاوضات التي تتجدد، مع اهتمام بالقضايا الجوهرية المتصلة بالتوجه. هذه التوصيفات تستند إلى مواقف الأطراف في العام ٢٠٠٠ والتغيرات التي حدثت في أولوياتهم منذ ذلك الحين. وكما سوف يتبين، فمع أن حلا معقولا يمكن أن يوجد لكلّ قضية جوهرية، إلا أن الثمن في بعض الحالات سيفوق كثيرا ما هو مقبول اليوم. وفوق ذلك، سوف يكون من المستحيل في الغالب إقناع كلا الشعبين بالموافقة على جميع التنازلات التي يجب أن يقدموا عليها من أجل إنجاز مثل هذا الحلّ الشامل.

قضية الحدود

إن تعيين الحدود بين إسرائيل والدولة الفلسطينية سيكون موضوعا أساسيا يجب أن يواجه في مفاوضات الوضع الدائم. معظم حدود الدولة يجب أن تعين وقت إقامتها، فبدون حدود يكون من الصعب على الدول أن توفر اعترافا دبلوماسيا.

من أجل الدقة، هناك عدد من الدول التي لم ترسم حدودها لسنوات عديدة بعد الاستقلال. وفي حالات كثيرة، تركت الحدود غير واضحة، بسبب الصراع الدائر، لأن دولة أقوى تعارض الادعاءات الإقليمية لجارة أضعف. في الشرق الأوسط، توجد دول عديدة لها حدود لم توضح حتى الآن، أو بقيت غير محددة لسنوات، أو لا تحظى باعتراف الدول المجاورة. على سبيل المثال، فإن الحدود بين العراق والكويت، والسعودية واليمن، وقطر والبحرين، ومصر والسودان، ومصر وليبيا، ما زالت حدودًا متنازعا عليها. أما نزاع الحدود السوري اللبناني، فهو أكثر حدّة؛ فليس موضع الحدود وحده هو المختلف عليه، بل إن أحد الطرفين، سورية، يرفض فكرة أن تكون هناك حدود.

كما أن حدود إسرائيل لم تعرّف بوضوح. اتفاقية السلام مع مصر مكنت إسرائيل من ترسيم حدها الأول الرسمي والمعترف به مع أحد جيرانها. هذا الحد متوافق مع خط سبق الاتفاق عليه بين الإمبراطورية العثمانية وبريطانيا في ١٩٠٦ (مع تغييرات طفيفة بخصوص مدينة طابا الحدودية، تم التوصل إليها من خلال تحكيم دولي).

وفي الشرق، جرى الانسحاب من جزء من الحدود الإسرائيلية الأردنية بعد اتفاقية السلام بين البلدين، لكن الأردن رفضت ترسيم الحدود في المناطق الفلسطينية من وادي الأردن. إضافة إلى ذلك، ولأول مرة في موضوع السلام العربي الإسرائيلي، تضمنت اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية سابقة تبادل الأراضي وترتيبات خاصة

وبالطبع، فإن المفهوم التقليدي للحدود التي يمكن الدفاع عنها . والذي يعني الاحتفاظ بأراض من أجل منع أي هجوم من دول أخرى، أو صدّه. لم يعد الدافع الوحيد الذي يبرز مخاوف إسرائيل تجاه تسوية تقليدية مع الفلسطينيين، خصوصا وأن التهديد العراقي الطارئ قد تقلص. هناك عامل مهم آخر، هو ظهور أسلحة جديدة تشمل صواريخ يسهل نقلها وقذائف متطورة ضد الدبابات وصواريخ مضادة للطائرات . غيرت بشكل جذري طبيعة التهديد الذي تواجهه إسرائيل.

بالتواجد الإسرائيلي وراء الخط الدولي. وتضمّن ذلك تأجير إسرائيل أراضي تحت السيادة الأردنية، وفي مكان آخر، خلق سلطة خاصة في منطقة وادي عربة تسمح لإسرائيل بأن تستمرّ في الزراعة وحفر الآبار ما دامت تنسق ذلك مسبقا مع الأردنيين.

في إسرائيل، لم يوصل الانسحاب الأحادي الجانب من لبنان العام ٢٠٠٠ إلى حدود معترف بها مع دولة عربية أخرى. لقد انسحبت إسرائيل إلى حدود مصادق عليها من المجتمع الدولي، لكن الأمم المتحدة أصرّت على أن تسمى "الخطّ الأزرق"، محتجة بأن خط الانسحاب يمكن أن يعتبر حدّا فقط، حين يعترف به الطرفان. لبنان لم يوافق قط على الدخول في مفاوضات حول هذه القضية.

مشهد الحدود الإسرائيلية الفلسطينية المستقبلية يطرح قضاياه الخاصة الفريدة، بالطبع. من ناحية، فإن عملية ترسيم الحدود قد لا تستكمل مرة واحدة، مع ضرورة تحديد كلّ بوصة في حدود الدولة الفلسطينية المستقبلية بوضوح، قبل إقامة الدولة. بدلا من ذلك، فإن هذا القرار قد يتخذ في خطوات، مرتبطة ببنود أخرى في أجندة الوضع الدائم.

على سبيل المثال، قد يقرّر كلا الطرفين أن يعتبرا بعض الأراضي "مناطق أمنية" سيحدّد وضعها النهائي بعد فترة يتمّ الاتفاق عليها. وطبقا لهذا الخيار، سيتوصل الطرفان إلى اتفاق على الحدود حيثما يتمكنان من ذلك، مع بقاء المناطق المتنازع عليها تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية لسنوات محددة. وخلال تلك الفترة، لن يسمح لإسرائيل بإقامة مستوطنات جديدة في تلك المناطق أو بالإقدام على أي تغييرات أساسية هناك. ومع افتراض مرور مرحلة الترتيبات بسلام، سيقوم الطرفان حينئذ، من خلال اتفاقية ثنائية، بتحديد الوضع السيادي الدائم لهذه المناطق. وقد يفترض الفلسطينيون منطقيا أن هذه العملية ستوسع دولتهم في آخر الأمر.

هذا التوجه ورد العام ٢٠٠٣، في مبادرة خريطة الطريق السلمية، التي صاغتها الرباعية الدولية (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، روسيا)، خصوصا في فقرة "دولة بحدود مؤقتة". ومع أن مثل هذا الحل يصعب استثناؤه، إلا أن الفلسطينيين الآن أقلّ انفتاحا تجاهه.

من ناحية إسرائيل، هناك هدف آخر مرتبط بعملية ترسيم الحدود، هو التأكد من أن الحدود النهائية قابلة للدفاع عنها ضدّ أي هجوم. هذه الفكرة حول الحدود التي يمكن الدفاع عنها تتكرر باستمرار. حتى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وهو مرجعية عملية السلام العربية الإسرائيلية، استخدم المفهوم، واصفا حقّ الدول "في الحياة بسلام ضمن حدود آمنة معترف بها خالية من التهديدات أو أعمال العنف". لكن أولئك الذين يستخدمون هذه الفقرة في السياق الإسرائيلي الفلسطيني يميلون إلى تجاوز جغرافية إسرائيل. إن من الصعب تماما إقامة حدود قابلة للدفاع عنها بشكل حقيقي، في دولة صغيرة مثل إسرائيل، حيث تندر السمات الجغرافية المناسبة لذلك الهدف (مثل سلاسل الجبال العالية، الأنهار العريضة، الصحارى الشاسعة). وفي كثير من المناسبات، كان واضحا بكل أسف، أن الاقتراحات الإقليمية التي تجيء من غرباء مهتمين، تظلّ دون معنى، لأنها تكون مبنية على معلومات غير دقيقة عن هذا الواقع الجغرافي. (وفي الحقيقة، فإن "الحدود التي يمكن الدفاع عنها" هي مفهوم مجرّد، بالنسبة للدولة الفلسطينية المستقبلية أيضا. مع ذلك، فهذه الدولة ستكون متصلة بدول عربية أخرى، تمنحها درجة من العمق الإستراتيجي الذي لن تحظى إسرائيل قط بمثله).

وبالطبع، فإن المفهوم التقليدي للحدود التي يمكن الدفاع عنها

الاستيطان: وقائع على الأرض المحتلة.

ـ والذي يعني الاحتفاظ بأراض من أجل منع أي هجوم من دول أخرى، أو صدّه ـ لم يعد الدافع الوحيد الذي يبرز مخاوف إسرائيل تجاه تسوية تقليدية مع الفلسطينيين، خصوصا وأن التهديد العراقي الطارئ قد تقلص. هناك عامل مهم آخر، هو ظهور أسلحة جديدة تشمل صواريخ يسهل نقلها وقذائف متطورة ضد الدبابات وصواريخ مضادة للطائرات ـ غيرت بشكل جذري طبيعة التهديد الذي تواجهه إسرائيل.

فرضيات واستنتاجات

إن مشكلة الأراضي هي واحدة من أصعب التحديات في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وإذا وضعنا المسائل العاطفية والدينية جانبا، فإن هذه المشكلة تعكس الصراع الحقيقي بين المصالح الأساسية لكل من الطرفين. على الرغم من ذلك، واستنادا إلى مفاوضات العام ٢٠٠٠ والمحادثات التي تمت منذ ذلك الوقت، يمكننا أن نتوصل إلى بعض التنبؤات عما ستتوصل إليه أية مباحثات حول الوضع النهائي للأراضي والحدود:

استنادا إلى سابقة ٢٠٠٠، أصبح واضحا أن إسرائيل لن تستطيع أن تحتفظ بأكثر من ٣٪ ـ ٤٪ من أراضي الضفة الغربية، كما أن التنازل سيستلزم مقايضة من نوع ما. ومن وجهة نظر دفاعية، تبدو النسبة أدنى بكثير مما يراه كثير من الإسرائيليين "مصلحة حيوية".

لن تكون إسرائيل هي اللاعب الوحيد فيما يتعلق بأية أراض ستقوم بضمّها.

سوف تبقى مستوطنات يهودية على الجانب الفلسطيني من الحدود.

سوف تتنازل إسرائيل عن أي طموح للاحتفاظ بمناطق في وادي الأردن.

سيكون هناك توتر وسط ثلاث من المصالح الإسرائيلية: اعتبارات الأمن القومي، الرغبة في الإبقاء على أكبر عدد من المستوطنات سليمة، الحاجة إلى تقليص عدد الفلسطينيين في الجانب الإسرائيلي من الحدود.

من أجل تقليص عدد المستوطنين الذين سيتم إخلاؤهم، ستفضل إسرائيل أن تحتفظ بأراضي المستوطنات بدلا من الأراضي المهمة أمنيا. ومع ذلك، فإن عدد الذين سيخلون سيبقى أكثر من ١٠٠،٠٠٠. عوفرا وبيت إيل وكريات أربع وشيلو ستكون من المستوطنات الكبيرة التي ستضطر إسرائيل إلى التخلي عنها.

الصراع الأساس الذي يتعلق بالمستوطنات سيكون حول مدينة أريئيل. سوف تصرّ إسرائيل على الاحتفاظ بها بالرغم عن الثمن (تسليم مناطق أخرى). وسوف يعارض الفلسطينيون ذلك، لأن

مراقبة نزع السلاح. الأسلحة التي يمكنها أن تشكل خطرا مباشرا على إسرائيل في ترتيب الدولتين لا يمكن أن تراقب. هذه الأسلحة التي تتجاوز نزع السلاح. والتي تشمل أنواعا متعدّدة من القذائف والصواريخ والمتفجرات. من السهل أن تهرّب، وأن تخفى، وفي بعض الحالات أن تصنّع. ليست هناك آلية يمكنها أن تمنع هذه الأسلحة من الوصول إلى الفلسطينيين، كما لوحظ عند جزء من حدود غزة. مصر. وبالرغم عن بساطتها وبدائيتها النسبية، فإن هذه الأسلحة قد تخلق مشاكل جادة عندما تسقط على أهداف مدنية، خصوصا إذا اضطرت إسرائيل إلى التعامل معها خلال صراعها مع أعداء آخرين (مثل سورية أو حزب الله).

المدينة تقع في قلب منطقتهم.

بالنسبة للقدس، سوف تطالب إسرائيل بألا تكون الأحياء اليهودية خلف الخط الأخضر ضمن المباحثات العامة بخصوص الأملاك، وسوف تحتجّ بأن ذلك الشأن يتبع المباحثات المنفصلة حول القدس. وسوف يردّ الفلسطينيون بأنه إضافة إلى النزاع حول القدس نفسها، فإن الأحياء اليهودية مستوطنات غير قانونية، أقيمت على الأرض الفلسطينية، ويجب لذلك أن تكون جزءاً من الحلّ المتعلّق بالأملاك. بمعنى آخر، إذا كانت إسرائيل ترغب في الاحتفاظ بهذه الأحياء، فإن عليها أن تقدّم بديلا عنها في مكان آخر.

وهناك موضوع نزاع آخر حول تضمين منطقة غزة والبحر الميت في حساب "الحجم الحقيقي" للضفة الغربية. ومن الطبيعي أنه كلما ازدادت المساحة، كلما كبر حجم الأرض التي ستكسبها إسرائيل مع كلّ نسبة مئوية. لذلك فإن إسرائيل سوف تصرّ على أن يتمّ تضمين تلك المناطق في الحسابات، وسوف يقاوم الفلسطينيون ذلك. وفي مجال آخر، سوف تدعي إسرائيل ملكيتها للأرض الحرام قرب اللطرون، وتحتجّ بأنها لا يجب أن تدخل في الحساب، ومرّة أخرى لن يوافق الفلسطينيون. وبالطبع، هناك عشرات من الإجابات الخرائطية المختلفة عن السؤال بشأن الحجم النهائي للضفة الغربية، والفجوة بينها قد تصل إلى ١٠٪.

فيما يتعلق بموضوع "الممرّ الآمن"، سيدعي الفلسطينيون أن لهم حقّاً طبيعيا في ممرّ أرضي بين غزة والضفة الغربية، وأن هذا الممرّ يجب أن يكون منفصلا عن حسابات الأملاك (وفي الواقع قد يكون هناك ممرّان). وسوف تحتجّ إسرائيل بأن هذه الممرات ستكون لاستخدام الفلسطينيين، ولذلك يجب أن تكون جزءا من تبادل الأراضي.

مع اعتبار هذه العوامل وغيرها، فإن الحدود النهائية بين إسرائيل والدولة الفلسطينية يحتمل أن تأخذ الشكل التالي:

ستبقى غزة ضمن حدودها الحالية (مع أن إسرائيل لديها أدلة تاريخية على أن القطاع يجب أن يكون أضيق).

ستحصل إسرائيل على ٣٪ من الضفة الغربية (إضافة إلى الأحياء اليهودية في القدس، بما في ذلك معاليه أدوميم). هذه النسبة ستضمّ عتصيون وأريئيل (مع ممرّ شديد الضيق يضم إلكانا وبركان)، وبعض المستوطنات الكبيرة القائمة على بعد كيلومترين أو ثلاثة من الخطّ الأخضر.

ستبذل إسرائيل جهودا كي تبقي الجدار الأمني الحالي في الضفة الغربية كحدود دائمة. الجدار يضمّ حاليا ٨٪ من أراضي الضفة الغربية، لذلك فإن مقاطع كبيرة منه سوف تنقل من مكانها حتى تطابق الرقم النهائي.

ستبذل إسرائيل جهدا خاصا كي تحتفظ بمنطقة بيت آريه شرقي مطار بن غوريون على جانبها من الحدود.

سيكون على إسرائيل أن تتخلّى عن الطريق السريع ٤٤٣ (الطريق البديل إلى القدس)، لكنها ستصرّ على ترتيبات خاصة تتعلق باستخدام الطريق (يتمّ بحث الموضوع بشكل أوسع في الفصل الثالث).

وبعكس الحاجة الأمنية الحيوية لإسرائيل، فإن منطقة الوسط في الدولة (خاصرة العشرة كيلومترات بين الخط الأخضر والمتوسط) لن يتمّ توسيعها. ذلك سيسمح لمدينتين حدوديتين فلسطينيتين، طولكرم وقلقيلية، بالبقاء ضمن الدولة الفلسطينية.

فيما يتعلق بالمقايضة، سوف تحاول إسرائيل أن تقدّم أجزاء من البلاد، فيها بلدات عربية. العرب الإسرائيليون الذين يعيشون فيها سوف يعارضون في الغالب مثل هذا التحرّك، وعلى أية حال، فإن أية محاولة في هذا الشأن ستفشل. واقعيا، فإن معظم

المساحة التي ستتقدم بها إسرائيل للمقايضة، موجودة في "صحراء يهودا" (جنوب شرقي الخليل بجانب البحر الميت). الفلسطينيون سيفضلون أرضا "أفضل"، وسيكون عليهم أن يقبلوا معظم العرض الإسرائيلي في هذا الموضوع.

الترتيبات الأمنية

نظريا، معظم المشاكل الأمنية بين إسرائيل والفلسطينيين يمكن أن تحلّ. فيما يتعلق بالفلسطينيين، فقد أبدوا مرونة كبيرة في هذا المجال مقارنة بالقضايا الأخرى. وعمليا هناك ثلاثة عوامل تشير إلى أن الفجوات بين الفريقين أكبر مما يُرى:

حتى لو استجاب الفلسطينيون لكلّ المطالب الإسرائيلية، فإن جزءًا من القضية الأمنية فقط هو الذي تتمّ مواجهته. تنازلات إسرائيل عن معظم الضفة الغربية قد تخلق مشكلة أمنية صعبة لها علاقة بأعداء ليسوا جزءا من الدولة الفلسطينية.

الحلّ الذي حدّد العام ٢٠٠٠ كان يقوم على فكرة الدولة المنزوعة السلاح. نزع السلاح لم يعد يوفّر حلا دقيقا، على أية حال، مع وجود أسلحة "تتجاوز نزع السلاح" أدخلت في السنوات الأخيرة (مثل الصواريخ ومضادات الدبابات المتطورة).

في العام ٢٠٠٠، تنازلت إسرائيل فيما يخصّ مطلبين حيويين: السيطرة الكاملة على الفضاء الفلسطيني وعلى الطيف الكهرومغناطيسي. في الدورة التالية من المحادثات، يتوقع أن يتمسك الفلسطينيون بهذا التنازل، وأن يقاوموا بشراسة المطلب الأول على الأقل، إن لم يقاوموا المطلبين معا.

فوق ذلك، ستحتاج أية اتفاقية أمنية نهائية إلى مواجهة نوعين من التهديدات: التهديد المباشر من قبل الفلسطينيين، والتهديد الذي سيستجد، إذا وجدت إسرائيل نفسها في صراع مسلح مع بلاد أخرى، دون أن تكون لها سيطرة على الضفة الغربية، ومع احتمال انحياز الفلسطينيين إلى العدو.

الأجزاء التالية تبحث القضايا الرئيسة المتصلة بهذه التهديدات، وكيف يحتمل أن يقوم الطرفان بجسر الفجوات فيها.

نزع سلاح الدولة الفلسطينية

من السهل التوصل إلى اتفاق حول طبيعة نزع السلاح، فالفلسطينيون تخلوا منذ زمن طويل عن مطالبهم بأن يكونوا مثل الدول الأخرى في موضوع الحرية في تكديس قوات مسلحة دون حدود. وهم سيوافقون على قوة مسلحة دون طائرات حربية، أو مروحيات مقاتلة، أو دبابات، أو مدفعية، أو ما يشبه ذلك. والخلافات حول حجم السلاح والمركبات الخاصة بالقوة البوليسية الفلسطينية يمكن حلّها أيضا. وسوف تصرّ إسرائيل على أن يمنع الفلسطينيون من الحصول على قذائف مضادة للدبابات وللطائرات، وعلى أي نوع من الصواريخ. وسوف يجبر الفلسطينيون على الموافقة، لكن مثل هذه الأسلحة تخلق صعوبة كبرى، كما ذكر سابقا وكما يناقش فيما يلي.

مراقبة نزع السلاح. الأسلحة التي يمكنها أن تشكل خطرا مباشرا على إسرائيل في ترتيب الدولتين لا يمكن أن تراقب. هذه الأسلحة التي تتجاوز نزع السلاح ـ والتي تشمل أنواعا متعدّدة من القذائف والصواريخ والمتفجرات ـ من السهل أن تهرّب، وأن تخفى، وفي بعض الحالات أن تصنّع. ليست هناك آلية يمكنها أن تمنع هذه الأسلحة من الوصول إلى الفلسطينيين، كما لوحظ عند جزء من حدود غزة ـ مصر. وبالرغم عن بساطتها وبدائيتها النسبية، فإن هذه الأسلحة قد تخلق مشاكل جادة عندما تسقط على أهداف مدنية، خصوصا إذا اضطرت إسرائيل إلى التعامل معها خلال صراعها مع أعداء آخرين (مثل سورية أو حزب الله).

الطريقة العملية الوحيدة لتقليص قسوة هذا التهديد تكمن في السيطرة على مزيد من الأرض، لكن نسبة احتمال حدوث ذلك قريبة من الصفر. بكلمات أخرى، إسرائيل ستجلب لنفسها مخاطرة أمنية كبيرة إذا توصلت إلى اتفاقية دائمة مع الفلسطينيين.

الحدود الفلسطينية مع الدول الأخرى

في الماضي، تعلّقت إسرائيل باحتمال وهمي حول أنها، حتى بعد تنفيذ ترتيبات دائمة، سوف تستمر في السيطرة على الحدود بين الدولة الفلسطينية وجيرانها. اليوم يبدو واضحا إلى حدّ كبير أن ذلك سيكون مستحيلا. فأولا، هناك سابقة ممرّ فيلادلفيا، التي تركت فيها إسرائيل حدود غزة ـ مصر دون اتفاقية دائمة، وليس من المعقول الاعتقاد أنه ما دامت هذه الصفقة قد تمت، فإن إسرائيل تستطيع أن تعيد عقارب الساعة، وتتولى إدارة الحدود ثانية.

لكن المشكلة الأكبر تعقيدا توجد في ٧٠ كيلومترا من الحدود مع الأردن. وحتى لو وافق الفلسطينيون على أن تمارس إسرائيل

ومن المتوقع أن يعارض الفلسطينيون ذلك بقوة. أولا، لأن سابقة ٢٠٠٠ تعمل لصالحهم، وثانيا، لأن السيطرة على الجو رمز مهمّ من رموز الاستقلال، من الصعب التنازل عنه، وثالثا، في إسرائيل تقوم القوة الجوية بإدارة الحركة الجوية العسكرية والمدنية على السواء. وهذا يعني أن أي طيران مدني فلسطيني (مثل الرحلات التجارية بين الأردن ومطار سوف يقام في الضفة الغربية) سيكون تحت سيطرة القوة الجوية الإسرائيلية وفي ذلك عائق كبير.

سيطرة على شريط يحاذي نهر الأردن، فإن أية منطقة أمنية مؤثرة يجب أن تكون على الأقل بعرض ٨ـ١٠ كيلومترات، وأن تحتوي على تسهيلات عسكرية إسرائيلية دائمة، وعلى عدد كبير من الجنود. هذا سيتطلب ضمّ ١١٪ من الضفة الغربية، إضافة إلى التجمعات الاستيطانية التي سيتمّ ضمّها في أماكن أخرى. ولا يوجد أي احتمال في أن يقبل الفلسطينيون هذا الترتيب. ولأن الأمر كذلك، فسوف تجبر إسرائيل على التنازل عن السيطرة على الحدود الأردنية الفلسطينية. وبشكل واضح، ودون وجود سيطرة إسرائيلية غير مجزأة على طول تلك الحدود، لن يكون هناك منطق في طلب إسرائيل الرقابة على معابر الأفراد. فذلك سوف يبدو مثل وضع باب مغلق وسط الصحراء. بكلمات أخرى، لن يكون هناك حضور إسرائيلي في الحدود الشرقية للدولة الفلسطينية، وهو وضع سوف تتفاقم معه مشكلة تهريب السلاح.

نظريا، هناك خيار آخر: نشر قوة دولية على طول الحدود. من وجهة النظر الإسرائيلية، فإن مثل هذه القوة لا تكون فاعلة في العادة، لذلك لن يكون هناك حافز لمتابعة هذا التوجه. (انظر الجزء الأخير من هذا الفصل من أجل بحث شامل لهذه القضية).

ممرّ إلى القدس

إذا عادت إسرائيل إلى حدود ١٩٦٧، فسوف تبرز حالة لا تطاق بالنسبة لممر القدس. سيكون هناك طريق واحد (الطريق السريع ١) يصل العاصمة ببقية البلاد. ذلك سيحدد الحركة نحو المدينة بقوة، وسيخلق مشكلة أمنية، بمعنى أن أي فلسطينيين يملكون مدفع مورتر صالحا، أو أسلحة مضادة للدبابات، أو حتى أسلحة خفيفة، سوف يتمكنون من السيطرة على الطريق، من الحدود.

بمعايير الأمن، تفضل إسرائيل أن تضمّ كامل المنطقة شمالي الممر، حتى الطريق السريع ٤٤٣ (الذي يصل مطار بن غوريون بشمالي القدس عبر موديعين، ويسير موازيا للطريق السريع ١ على بعد ٥ كيلومترات). هذا الممر ليس عمليا، على أية حال، لأنه سوف يعني ضمّ أراض من الضفة الغربية بنسبة تزيد كثيرا عن ٣٪، دون أن نذكر أن ٤٥،٠٠٠ فلسطيني يعيشون هناك. أحد الحلول هو أن يمنح ممرّ الطريق السريع ٤٤٣ وضعا خاصا، وذلك بجعله معبرا إسرائيليا آمنا بطريقة ما داخل الأراضي الفلسطينية. إن تحديد عرض هذا الممرّ وترتيباته الأمنية سيثيران جدلا صعبا، لكن النزاع حوله يبدو قابلا للحلّ.

الجدار الأمني

مفاوضات العام ٢٠٠٠ عقدت في "جوّ أوسلو"، حيث كان ينظر إلى إمكانية اتفاقية سلام كأفضلية من قبل الطرفين، لأنها ستسمح بتعاون أوسع، وبحدود مفتوحة، كما هي الحال في أوروبا الغربية، كما ستسمح بغير ذلك. التوجه الإسرائيلي الحالي يعبر عن تفكير معاكس: الانفتاح يجلب الخطر. طبقا لذلك، فإن مباحثات أية اتفاقية نهائية يجب أن تدرك أن الحدود بين الدولتين ستشمل جدارا أمنيا مع نقاط عبور.

وبالطبع، سيكون الاحتفاظ بالجدار مرتبطا باتجاهات أوسع. ومن أجل المزيد حول هذه القضية، انظر الفصل ٨، الذي يدرس طبيعة العلاقات بين البلدين في حال التوصل إلى اتفاقية دائمة.

الجبهة الشرقية

وقت مفاوضات العام ٢٠٠٠، كان العراق تحت حكم صدام حسين، لذلك كانت إسرائيل حذرة في أن تتوقع هجوما عراقيا عبر الأردن. ومع أن الأردن اعتبر حاجز صدّ ضدّ مثل هذا التهديد، إلا أنه

إضافة إلى ذلك، فإن الترددات الإسرائيلية منظمة طبقا لقنوات عسكرية ومدنية. وهذا الترتيب حيوي من أجل الاستعمال المنظم للطيران العسكري، في جانب، لأن معظم الأسلحة الإسرائيلية المتطورة تستخدم إرسال الراديو. هذا الترتيب يجب أن يكون مناسبا لأية دولة فلسطينية أيضا. مع ذلك، وكما في موضوع الفضاء، من المتوقع أن يعارض الفلسطينيون الصيغة التي ستطلبها إسرائيل . السيطرة الإسرائيلية الكاملة على جميع الترددات الفلسطينية.

كان يعتقد أنّ اتفاقية سلام طويلة المدى مع الفلسطينيين يجب أن تحمل حلا لأسوأ السيناريوهات، مثل إمكانية التدهور في النظام الأردني.

في ضوء هذه المخاوف، طالب المفاوضون الإسرائيليون بمنطقة أمنية على طول وادي الأردن، يتراوح عرضها بين ١٠ ـ ٢٠ كيلومترا، كعمق جغرافي أدنى لمواجهة أي تهديدات عدائية. ومع المعارضة الفلسطينية الواضحة، اضطرت إسرائيل للمساومة، والقبول بمطالب أكثر اعتدالا: الأول، هو السماح بإقامة عدد من المنشآت الدائمة، مع قوة مسلحة في الوادي، والثاني، أن تحدد ثلاثة محاور أساسية في الوادي كممرات يمكن استخدامها لنقل القوات في حالة الطوارئ، دون حاجة إلى الموافقة الفلسطينية.

اليوم، يبدو أن على إسرائيل أن تتخلّى حتى عن هذين المطلبين، لسببين: الأول، هو أن التهديد العراقيّ المباشر قد اختفى، والثاني، هو أن من المتوقع أن يعارض الفلسطينيون كلا من المطلبين بقوة، خصوصا ذلك البند الذي سيحرمهم من بناء منازل قريبة من المحاور التي ستقطع بلادهم من طرف إلى آخر.

السيطرة على الفضاء

إن أحد التنازلات الإسرائيلية غير المفهومة العام ٢٠٠٠، كان التساهل في المطالب المتعلقة بالحقوق في الفضاء الخاص بدولة فلسطينية جديدة. اليوم يبدو أن إسرائيل ستصرّ على أن تحتفظ بسيطرة حصرية على الفضاء فوق الضفة الغربية. المفاوضون العسكريون الإسرائيليون سيحتجّون بأنه في غياب مثل هذه السيطرة، لن يكون الطيران الحربي قادرا على مواجهة هجوم جوي من الشرق، سواء أجاء من إيران أو العراق أو الأردن أو سورية.

ومن المتوقع أن يعارض الفلسطينيون ذلك بقوة. أولا، لأن سابقة ٢٠٠٠ تعمل لصالحهم، وثانيا، لأن السيطرة على الجو رمز مهمّ من رموز الاستقلال، من الصعب التنازل عنه، وثالثا، في إسرائيل تقوم القوة الجوية بإدارة الحركة الجوية العسكرية والمدنية على السواء. وهذا يعني أن أي طيران مدني فلسطيني (مثل الرحلات التجارية بين الأردن ومطار سوف يقام في الضفة الغربية) سيكون تحت سيطرة القوة الجوية الإسرائيلية وفي ذلك عائق كبير.

الطيف الكهرومغناطيسي

العالم الافتراضي المعروف باسم الطيف (المجال) الكهرومغناطيسي لم يتمّ التأكيد عليه من قبل إسرائيل في محادثات العام ٢٠٠٠، وقد يثبت أنه إشكالي مثل الصراع على الفضاء. التحكم بالترددات حساس وحيوي إلى حد كبير، بسبب الجغرافيا. المسافة القصيرة بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية، والفائدة الواضحة من المرتفعات في الأخيرة، يخلقان مشكلة حقيقية. على سبيل المثال، إذا نصب الفلسطينيون مرسلا قويا على جانب تل في رام الله، وأخذ يرسل ترددات لم يتمّ التنسيق لها، فإن الطائرات المدنية لن تستطيع الوصول إلى مطار بن غوريون.

إضافة إلى ذلك، فإن الترددات الإسرائيلية منظمة طبقا لقنوات عسكرية ومدنية. وهذا الترتيب حيوي من أجل الاستعمال المنظم للطيران العسكري، في جانب، لأن معظم الأسلحة الإسرائيلية المتطورة تستخدم إرسال الراديو. هذا الترتيب يجب أن يكون مناسبا لأية دولة فلسطينية أيضا. مع ذلك، وكما في موضوع الفضاء، من المتوقع أن يعارض الفلسطينيون الصيغة التي ستطلبها إسرائيل ـ السيطرة الإسرائيلية الكاملة على جميع الترددات الفلسطينية.

محطات الإنذار المبكّر

في الوقت الحالي، تملك إسرائيل عددا من القواعد الاستخبارية

في الضفة الغربية. من مهمات هذه القواعد، المراقبة الاستخبارية لمجمل النشاطات في فلسطين وفي دول أخرى، مع كون ذلك نظام إنذار مبكر لتغطية نقص العمق الجغرافي في إسرائيل.

سوف يحتج الفلسطينيون فورا بأنه في دولة سلام، لا يوجد مبرر للسماح بقواعد استخبارات إسرائيلية في المناطق، إذا كان الهدف هو مراقبة النشاطات الفلسطينية. وفيما يتعلق بمراقبة الدول الأخرى، يمكن للفلسطينيين أن يسمحوا بمحطات إنذار أجنبية في مناطقهم، وسوف يطلبون أن تكون أي تجهيزات من هذا النوع تحت إشراف عناصر دولية (أميركية)، لا إسرائيلية. وسوف تعارض إسرائيل بقوة هذا المطلب. لذلك، يتوقع أن يدور جدل معقد حول هذا الموضوع، يركز على أربعة أسئلة أساسية:

١. ما هو عدد محطات الإنذار التي ستقام في المناطق الفلسطينية، وأين ستقام؟
٢. من الذي سيدير هذه المحطات؟ وإذا كانوا من الإسرائيليين، فكم سيكون عددهم؟
٣. من الذي سيتحكم في الأمن في المحاور التي ستوصل إلى هذه المواقع؟
٤. إلى متى سيستمرّ هذا الترتيب؟ وسوف يرغب الفلسطينيون في تقليص الفترة إلى عدد محدود من السنوات، بينما سيصر الإسرائيليون على أن تكون المحطات دائمة.

التحكم في إطلاق النار في الطريق السريع ٦

إن الطريق السريع ٦ هو طريق جديد نسبيا يقطع إسرائيل من الشمال إلى الجنوب. كامل الطريق يقع داخل حدود ١٩٦٧ لكن قريبا جدا من الخط. بالقرب من طولكرم وقلقيلية يمرّ الطريق مباشرة بجانب البيوت في المدينتين. ومع وجود جدار بين الطريق والمدينتين، من السهل إطلاق النار على السيارات الإسرائيلية من المباني الفلسطينية، باستخدام أسلحة خفيفة فقط. الطريق السريع ٦ طريق مهمّ على العموم، لكنه يصبح حيويا، خصوصا في أوقات الحرب (إذا نشب صراع مع سورية مثلا).

بوجود هذه العوامل، على إسرائيل أن تتأكد من أن الطريق السريع ٦ بكامل طوله لن يكون مهددا بقذائف الأسلحة، من الجانب الفلسطيني. ويمكن تحقيق ذلك من خلال مزيج من ثلاثة معايير: تحريك الحدود نحو الشرق (ضمن حدود النسبة البسيطة من الأرض، التي سيسمح لإسرائيل بضمها)، أو زيادة ارتفاع الجدار وتقويته، وتحديد ارتفاع البيوت الفلسطينية قرب الحدود، خصوصا في طولكرم وقلقيلية.

قضايا أقلّ تعقيدا

عموما، موضوع الأمن بسيط نسبيا إذا ما قورن بالمواضيع الحساسة مثل القدس واللاجئين والمناطق. وعلى الرغم من ذلك، كما تبين من التحليل الذي قدم فورا، حتى هذا الموضوع الأقل عاطفية، تعترضه فجوات واسعة، سيكون من الصعب التغلب عليها. وفي الوقت نفسه، هناك بعض المبادئ الأمنية المهمة التي تبدو أقلّ إثارة للجدل.

الأحلاف العسكرية والعلاقات الدبلوماسية. الدولة الفلسطينية سوف تمنع من الدخول في أي حلف عسكري أو تحالف مع أية دولة أخرى، باستثناء ما يتعلق بالترتيبات الأمنية مع إسرائيل أو نظام أمني إقليمي ثلاثيّ مع الأردن وإسرائيل. وسوف تمنع أيضا من أن تضمّ داخل حدودها تمثيلا دبلوماسيا (مثل السفارات والملحقين) لأية دولة تكون رسميا في حرب مع إسرائيل أو تدعو إلى تدمير إسرائيل.

انتشار قوات أجنبية. سوف تمنع الدولة الفلسطينية من السماح لقوات أجنبية بالانتشار على أراضيها، سواء بشكل مؤقت أو دائم، وسوف تستخدم كلّ السبل لمنع مثل هذا الانتشار. وهي، بالطريقة نفسها، لن تسمح بمرور قوات أجنبية عبر أراضيها، أو بتدريب مثل هذه القوات داخل حدودها، سواء من قبل القوات نفسها، أو من قبل القوات الفلسطينية. وسوف تمنع الدولة الجديدة أيضا من السماح لأي مدربين عسكريين أجانب، أو مستشارين، بدخول أراضيها، دون موافقة إسرائيلية مسبقة. وفي حال تشكيل الأردن وإسرائيل والفلسطينيين نظاما أمنيا مشتركا، سيسمح لهؤلاء المستشارين إذا وافقت الأردن وإسرائيل على ذلك.

القوات الفلسطينية. سوف تمنع الدولة الفلسطينية من تشكيل قوات أمنية ذات توجه دفاعي، لأن وظيفة هذه القوات ستكون حفظ النظام العام، وضمان الأمن الداخلي، ومحاربة الإرهاب، ومنع اختراق الحدود، وصدّ من يحاولون منعها من تحقيق هذه المهمات. وبالرغم عن طبيعة المهمات، من الضروري التأكيد على أنه على

وفوق ذلك، وبعكس معظم المصادر التي يمكن أن تمتلكها الدولة، تظلّ المياه سلعة حساسة: على سبيل المثال، أيّ حفر آبار لا يخضع للمراقبة، أو أي تلويث لمصدر على جانب من الحدود، يمكن أن يكون له تأثير فوري على المياه في الجانب الآخر. هذا يعني أن مجرد إقامة جدران عالية بين الجيران المتعادين لن يكون كافيا لحماية مصادر مياه أي طرف من الآخر.

جميع الأطراف أن تتجنب وصف تلك القوات بأنها "بوليس إسرائيلي". وعلى الأقل، تحتاج الولايات المتحدة أن تفهم كيف سيتقبل الفلسطينيون حالة تكون فيها قواتهم مدربة بهدف تحقيق الحاجات الأمنية الإسرائيلية كأولوية رئيسة.

في الجوهر، ستكون تلك قوات بوليس قوية. حجمها سيكون مساويا للحدود التي تمّ الاتفاق عليها في اتفاقية ١٩٩٥ (أوسلو ٢)، أي ما مجموعه ٣٠،٠٠٠ شخص منتشرين في الضفة الغربية وغزة. هذا العدد، الذي يزيد على عدد أفراد الشرطة الإسرائيلية وحرس الحدود معا، كاف للمهمات الموصوفة سابقا.

ورغم وجود اتفاقية عامة، فإن غطاء دستوريا سيوضع لحجم المبلغ الذي تستطيع الدولة الفلسطينية أن تصرفه على قواتها الدفاعية والمسلحة، وهو مبلغ سيحدد بنسبة من مجموع الناتج المحلي. التوصل إلى اتفاقية حول هذا المبلغ سيكون صعبا، مع جدل سيبرز حتما بتفسيرات متنازع عليها حول مصروفات الدفاع وحكم المصادر الأخرى للمداخيل الدفاعية (مثل المنح، والهدايا، والمساعدة الخارجية، والتدريب).

إضافة إلى ذلك، سوف تمنع الدولة الفلسطينية من امتلاك جيش ثابت، أو ميليشيا وطنية، أو نظام احتياط عسكري. وسوف تسلّح قواتها بشكل أساس بأسلحة شخصية خفيفة. كما ستوزع عليها كمية معقولة من الرشاشات، وبضع عشرات من السيارات المسلحة (دون أسلحة مضادة للدبابات أو مدافع ذات قوة من أي نوع)، وعدد من مروحيات النقل.

محاربة الإرهاب. حجر الزاوية في الترتيبات الأمنية سيكون الالتزامات المفصلة بين الطرفين التي تتعلق بالتعاون المنظم في المعركة ضد الإرهاب، بما في ذلك الجهود ضدّ الأفراد والجماعات التي تعادي العملية السلمية، وإسرائيل ومواطنيها، والأهداف اليهودية في العالم (وذلك لمنع تكرار الهجوم الإرهابي على الطريقة التي حدثت في الأرجنتين). هذا التعاون سيكون غير مشروط، ولن يكون مرتبطا بالعلاقة السياسية بين الطرفين. وعلى الفلسطينيين أن يلتزموا أيضا بمنع كل الميليشيات المسلحة والقضاء على البنية التحتية للإرهاب، ومصادرة كل الأسلحة غير المشروعة، وتأسيس نظام فاعل لترخيص جميع أسلحة الشرطة والأسلحة التي يحملها المدنيون، وتسجيلها.

التفتيش المشترك. إسرائيل والدولة الفلسطينية ستشكلان لجان مراقبة مشتركة للإشراف على تنفيذ الترتيبات الأمنية في معاهدتهما للسلام. هذه اللجان ستراقب الممرّ الفلسطينيّ الآمن بين غزة والضفة الغربية. وسيكون من المفيد، لا من الضروري، وجود ممثلين أميركيين في هذه اللجان، كمراقبين، يشاركون في لجنة قيادية مهمتها دراسة نظام المراقبة، ومع الموافقة الإسرائيلية والفلسطينية، التوصية بالتغيير في إجراءات التفتيش. والالتزام الثنائي أساسي في إنجاح نظام تفتيش صالح ومنظم، لكن طرفا ثالثا يمكنه أن يعزّز هذه العملية، والولايات المتحدة هي المرشح الأكثر ملاءمة، ليس لأن نفوذها لدى الطرفين مهم وحسب، لكن لأن واشنطن تستطيع أيضا أن توسع هذا الدور نحو تجنيد ضخم لدعم دولي وعربي للعملية. وفي الوقت نفسه، من المهم أن يتمّ إنهاء أي انخراط أميركي مع الوقت. وأخيرا، وفي حال إقامة نظام أمني ثلاثي مع الأردن، يجب أن يشارك ممثل أردنيّ في نظام التفتيش، في القضايا التي تهمّ تلك البلاد بشكل مباشر.

تعديل المعاهدة النهائية. بمجرّد أن تقرّ، فإن اتفاقية السلام وبنودها، خصوصا تلك التي تتعلق بالترتيبات الأمنية، لا يجوز أن تحدّد بوقت. إضافة إلى ذلك، فإن أي تعديلات مقترحة، يجب أن تمرّر عبر موافقة الطرفين. وسيتفق الطرفان أيضا على العودة إلى بنود الاتفاقية ذات الصلة، في حال حدوث تغيرات ذات شأن في المنطقة (مثل تأسيس الفيدرالية الأردنية الفلسطينية).

وعلى إسرائيل أن تضع في حسابها أيضا أن ارتفاع نسبة المواليد في الأردن وبين الفلسطينيين سيسرّع المطالب المستقبلية للمياه . وهي مطالب سوف توجه مباشرة إلى إسرائيل، حتى وإن بدأ العرب في تحسين مصادرهم المائية الخاصة. وإذا استجابت إسرائيل لهذه المطالب، فهي بذلك ستقوم بدفع ضريبة إضافية، على أنها نجحت في مجهودها الطويل والصعب لتطوير نوعية المصادر المحدودة لمياهها، وتحسينها.

ولدى التفكير بدور المياه في مفاوضات الحلّ النهائي، من المهمّ ملاحظة أن الموضوع يظهر بوضوح في الاتفاقية المؤقتة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وكذلك في معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية؛ وهو بالتالي يطرح اتفاقيات ثنائية. في الحالة الإسرائيلية الفلسطينية، تشير الاتفاقية المؤقتة إلى "الحقوق" الفلسطينية المائية في الضفة الغربية (لا في حوض نهر الأردن، كما طالب الفلسطينيون في البداية).

إدخال القوات الدولية؟

حتى لو كانت كلّ مشكلة أمنية قابلة للحل، فإن المشكلة الأساسية ستبقى قائمة: إسرائيل تريد أن ترى أدلة قاطعة على أن الفلسطينيين قادرون على تفكيك البنية التحتية للمنظمات الإرهابية قبل أن تعرض التزاماتها بالتنازل عن الأرض. الفلسطينيون إما أنهم لا يريدون أو أنهم لا يستطيعون أن يعرضوا هذه القدرة، قبل أن توقع إسرائيل اتفاقية وضع دائم، تضمن الانسحاب إلى حدود ١٩٦٧ من خلال جدول زمني مقبول.

من أجل حلّ هذا الخلاف، اقترحت بعض الجهات إدخال قوات دولية. بالنسبة لإسرائيل، فإن تجربتها-سواء عند حدود غزة-مصر أو في جنوب لبنان-تدلّ بوضوح على أن إدخال تلك القوات ليس بديلا قط لقوات مسلحة وطنية موثوق فيها. تواجد القوات الدولية يمكن أن يكون مؤثرا فقط إذا تحقق شرطان: كلا الطرفين يجب أن يكون معنيا بالاستقرار بصدق، وطرفا الحدود يخضعان لسيطرة حكومة قوية مسؤولة. قوة الأمم المتحدة في هضبة الجولان مؤثرة بسبب توفر هذين الشرطين، بينما فشلت قوة دولية مشابهة في جنوب لبنان، لأن الظروف هناك كانت على العكس تماما.

الحقوق المائية

في الشرق الأوسط، يعتبر الماء سلعة إستراتيجية، خاضت الدول حروبا من أجلها، وعقدت التحالفات. إسرائيل تولي هذا الموضوع أهمية إستراتيجية، وسوف تمنحه دورا مركزيا في المفاوضات حول إقامة الدولة الفلسطينية، لن يكون أقلّ من المخاوف الأمنية التقليدية. وفي الوقت نفسه، تملك قضايا المياه أكثر الإمكانيات لخلق تعاون كبير بين الأطراف، إذا كانوا يرغبون فعلا في العيش بسلام، كل إلى جانب الآخر.

وبعكس الحدود الجغرافية، التي يسهل تحديدها، يتدفق الماء وفق منطقه الخاص، دون أن يهتمّ بالخلافات السياسية. وفي كثير من الحالات، يتدفق الماء تحت الأرض، عبر مصادر جوفية تخترق الحدود بين الدول.

وفوق ذلك، وبعكس معظم المصادر التي يمكن أن تمتلكها الدولة، تظلّ المياه سلعة حساسة: على سبيل المثال، أيّ حفر آبار لا يخضع للمراقبة، أو أي تلويث لمصدر على جانب من الحدود، يمكن أن يكون له تأثير فوري على المياه في الجانب الآخر. هذا يعني أن مجرد إقامة جدران عالية بين الجيران المتعادين لن يكون كافيا لحماية مصادر مياه أي طرف من الآخر.

قضية متداخلة الاعتماد

تأتي حوالي ٦٠ بالمئة من مياه إسرائيل من مصادر موجودة داخل الضفة الغربية، أو مصادر متصلة بها. الصلة بين مصادر المياه الإسرائيلية والفلسطينية متداخلة لدرجة أن المصادر في السهل الساحلي تتأثر مباشرة بالحفر في الضفة الغربية. والعكس صحيح في غزة، فبعد الانسحاب الإسرائيلي العام ٢٠٠٥، تستمرّ المنطقة في الاعتماد بشكل كبير على المياه من إسرائيل.

أهداف إسرائيل تتلخص في أن تحمي مصادر مياهها، وأن تمنع تلوثها، وأن تعزلها عن أية فوضى يمكن أن تنشأ في سوق المياه الفلسطينية، إثر تأسيس الدولة. هذه الأهداف يمكن أن تتحقق فقط من خلال تعاون نشيط بين إسرائيل والدولة الفلسطينية. ودون

التزامات مفصلة وغير ملتبسة تجاه هذا التعاون. بما في ذلك تعهد بألا تمس مصادر مياه إسرائيل قط، بشكل مباشر أو غير مباشر. يكون من المشكوك فيه أن تقبل إسرائيل إقامة دولة فلسطينية تقليدية. هذا شرط مسبق يجب على إسرائيل أن تصرّ عليه بقوة. وبشكل مماثل، تتمنى إسرائيل أن تشارك الأردن في التعاون الذي يتعلق بمصادر المياه المشتركة، مثل نهر الأردن، بما في ذلك الخطة الطموحة لحفر قناة تجلب المياه من البحر الأحمر إلى البحر الميت.

وبينما تعمل إسرائيل على تحقيق هذه الأهداف، من الضروري أن تضع في الذهن إحساسا بالعدل في موضوع استخدام المياه، لأن عدم المساواة قد تجلب عدم الاستقرار. على سبيل المثال، ليس مما يمكن الدفاع عنه أن يحصل مواطنون في طرف من الحدود، على وفرة من الماء النقي، بينما يحصل مواطنو الطرف الآخر على كميات غير كافية، أو قذرة، أو تحمل الصفتين. بتعبير أدق، لن يكون مما يمكن الحفاظ عليه، في سياق الوضع النهائي، أن يستمتع الإسرائيليون في أراضي الضفة الغربية التي ستضمها إسرائيل، بأربعة أضعاف ما يحصل عليه جيرانهم الفلسطينيون من الماء، مع وجود أطفال إسرائيليين يلعبون في برك السباحة، بينما يفتقر جيرانهم العرب إلى الماء كي يستحموا. أريئيل شارون كان أحد المسؤولين الإسرائيليين الذين فهموا هذه المشكلة، وقد أبلغ القادة الفلسطينيين بأنه مع المساواة في اقتسام الماء بين الفلسطينيين والإسرائيليين من سكان الضفة الغربية. كان توجهه أن تحتفظ إسرائيل بالسيطرة التامة على مصادر المياه، وبكلمات أخرى، أن يكون التوزيع متساويا في الماء نفسه، لا في السيطرة على مواقع مصادر المياه.

وهم يناقشون فصول إقامة دولتهم الخاصة، ليس من المحتمل أن يقبل الفلسطينيون هذا الاقتراح. ومع أن كثيرين من الإسرائيليين مستعدون لقبول المشاركة في توزيع المياه بشكل مبدئي، إلا أن بعضهم أكد باستمرار على ميثاق هلسنكي ١٩٦٦، الذي عالج التوزيع العادل للمياه بين الدول. من المقدّمات البارزة للميثاق فكرة أنه عند إقرار صيغة لمثل هذا التوزيع، يجب الحرص على ألا تتضرر الدولة التي تقوم بتوزيع المياه لأطراف أخرى من العملية. بكلمات أخرى، التوزيع لا يجوز أن يتسبب في تأثير معاكس على نمط حياة أولئك الذين يقدمون ماءهم لفائدة الجيران. لذلك فإن الاستعمال الحالي يجب أن يحظى باعتبار قوي في أية مفاوضات حول المياه. وموازنة هذه المصالح المتنافسة ستكون مهمة صعبة.

وعلى إسرائيل أن تضع في حسابها أيضا أن ارتفاع نسبة المواليد في الأردن وبين الفلسطينيين سيسرّع المطالب المستقبلية للمياه. وهي مطالب سوف توجه مباشرة إلى إسرائيل، حتى وإن بدأ العرب في تحسين مصادرهم المائية الخاصة. وإذا استجابت إسرائيل لهذه المطالب، فهي بذلك ستقوم بدفع ضريبة إضافية، على أنها نجحت في مجهودها الطويل والصعب لتطوير نوعية المصادر المحدودة لمياهها، وتحسينها.

ولدى التفكير بدور المياه في مفاوضات الحلّ النهائي، من المهمّ ملاحظة أن الموضوع يظهر بوضوح في الاتفاقية المؤقتة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وكذلك في معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية؛ وهو بالتالي يطرح اتفاقيات ثنائية. في الحالة الإسرائيلية الفلسطينية، تشير الاتفاقية المؤقتة إلى "الحقوق" الفلسطينية المائية في الضفة الغربية (لا في حوض نهر الأردن، كما طالب الفلسطينيون في البداية). كان ذلك مهما، ولو أنه جزئيّ بالنسبة للفلسطينيين، ومع أن إسرائيل قبلت حقوقهم في حدود كميات معينة من المياه (يتمّ تقييمها ثانية في المستقبل)، إلا أنها لم تقبل التخلّي عن السيطرة على مصادر المياه.

في مفاوضات المستقبل، من المؤكد أن الفلسطينيين سيطالبون بكميات إضافية من المياه، وعلى إسرائيل أن تعتبر ذلك مطلبا مشروعا. على إسرائيل أن تكون منفتحة تماما في موضوع مياه الشرب، وحتى في التبرع بمساعدة الفلسطينيين في هذا الشأن (كأن تساعدهم في إقامة محطات تحلية عصرية). وعلى إسرائيل أن تحاول أيضا ملاقاة الفلسطينيين في منتصف الطريق في مسألة من الذي يسيطر على بعض مصادر المياه، خصوصا تلك التي تخدم السكان الفلسطينيين بشكل أساسي. وكتسوية أساسية في هذا الشأن، تستطيع إسرائيل أن تقترح خيار السيطرة المشتركة على بعض مصادر المياه، مع حقّ الفيتو لكل واحد من الطرفين.

في مناطق أخرى، على إسرائيل أن تكون حريصة أن تؤكد على أن حقوقها لن تتأثر سلبيا. عليها أن تكون يقظة، خصوصا في منع أيّ تصرّف قد يخرّب مصادر المياه المحلية. سواء أكانت تحت السيطرة الإسرائيلية أو المشتركة. ويشمل ذلك أي نشاطات قد تلوث نوعية مياهها. وعلى إسرائيل أن تصرّ أيضا على أن تتضمن خطة المياه نظاما مشتركا للمراقبة، يشتمل على تنفيذ سريع وحازم، من خلال آلية مشتركة، لكلّ التعليمات التي تخص استخدام المياه داخل الدولة

على الفلسطينيين أن يدركوا أن نظاما مائيا صارمًا سوف يكون مفيدا لهم، أساسا في حفظ مصادرهم المائية. وبغير ذلك، سيكون عليهم أن يتوقّعوا زيادة مطردة في الأملاح في مياه الضفة الغربية، سوف تؤذي قابلية الحياة السياسية ومستقبل التطور الاقتصادي لدولتهم. على سبيل المثال، بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة، حفر المدنيّون الفلسطينيون هناك مئات الآبار، دون الحصول على تراخيص من السلطة الفلسطينية.

الفلسطينية (كمنع الحفر الشاذ والضخ غير القانوني). واستنادا إلى عدد من خبراء المياه المختلفين، توجد لدى إسرائيل مصلحة في التأكيد على أنه لن يكون هناك حفر غير مجاز في الضفة الغربية في مدى يبعد من ٢-٦ كيلومترات عن الخط الأخضر. وعليها أن تؤكد أيضا أن على الدولة الفلسطينية أن تكون لديها خطط واضحة لتنقية مياه المجاري، التي يمكن أن تشكل مصدرا أساسيا للتلوث الذي يمكن أن ينتقل بسهولة إلى الجانب الإسرائيلي من الحدود. هذا بالإضافة إلى التزامات فلسطينية منفصلة حول التعاون الكامل في منظومة لمواضيع أمن بيئي، تتضمن حماية الموارد الطبيعية المشتركة، مثل معادن البحر الميت. جميع هذه الالتزامات يجب أن تستند إلى فهم تام أن الأفعال في جانب من الحدود قد تتسبب في ضرر تصعب معالجته في الجانب الآخر.

على الفلسطينيين أن يدركوا أن نظاما مائيا صارمًا سوف يكون مفيدا لهم، أساسا في حفظ مصادرهم المائية. وبغير ذلك، سيكون عليهم أن يتوقّعوا زيادة مطردة في الأملاح في مياه الضفة الغربية، سوف تؤذي قابلية الحياة السياسية ومستقبل التطور الاقتصادي لدولتهم. على سبيل المثال، بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة، حفر المدنيّون الفلسطينيون هناك مئات الآبار، دون الحصول على تراخيص من السلطة الفلسطينية.

كما أن أية خطة إسرائيلية فلسطينية مشتركة يجب أن تتضمن بنودا تسعى للتوصل إلى مصادر مياه جديدة للطرفين، إما بتنقية المياه العادمة، أو ببناء سدود لتجميع مياه الفيضان، أو بإقامة محطات تحلية ضخمة. الحاجة المتنامية لتحلية المياه على وجه الخصوص واضحة. في الماضي، عرضت إسرائيل (باستخدام أموال المانحين) أن تبني محطة خاصة بالقرب من مدينة الخضيرة (في منتصف الطريق بين تل أبيب وحيفا) تنتج المياه النقية لاستعمال الفلسطينيين فقط. اليوم، لا يبدو أي من الجانبين معنيا بمثل هذا الترتيب. وبالرغم عن ذلك، فإن أية إعادة ترتيب إقليمية للوضع النهائي، ستطالب إسرائيل بأن تترك نسبة معينة من مياه الضفة الغربية لاستهلاك الفلسطينيين. لذلك، وحتى لو بقي الطلب المحلي ثابتا، فإن على إسرائيل أن تسارع إلى إقامة محطات تحلية على طول الشاطئ، ببساطة، من أجل استعمالها الخاص. على وجه التحديد، سيعني ذلك إقامة محطة تستطيع أن تنتج ٦٠ مليون متر مكعب من المياه الحلوة كلّ عام. مثل هذه المحطة تكلف حوالي ٢٠٠ مليون دولار لإنشائها.

قضية المستوطنات

هناك ١٢٣ مستوطنة، وحوالي مئة موقع غير مرخص في الضفة الغربية. وكما ورد في فصول سابقة، لا تشمل هذه الأعداد تلك الأحياء التي أقيمت داخل الحدود البلدية الموسعة للقدس، التي يعتبرها الفلسطينيون مستوطنات. ومجمل السكان في مستوطنات الضفة الغربية هو ٢٧٠،٠٠٠ نسمة. وأكثر من نصف السكان يعيشون في تجمعات كبيرة، تشمل معاليه أدوميم وأريئيل وإفرات وكريات هسيفير وبيت آريه، والأخيرتان تضمان نسبة كبيرة من السكان الحريديم.

بالنسبة للفلسطينيين، ليس هناك ما يختصر الاحتلال الإسرائيلي أكثر من النشاط الاستيطاني. معظم الفلسطينيين لا يعتقد أن دولة فلسطينية يمكن أن تعيش ككيان سياسي قابل للحياة ما دامت المستوطنات قائمة في وسطها. بالنسبة للإسرائيليين، تنتشر المستوطنات في المناطق المعروفة بالاسم التوراتي يهودا والسامرة، داخل مزيج من القضايا، من بينها الأمن والتاريخ والأيديولوجيا. اليوم، يتخذ الاستيطان مظاهر عملية عدة أيضا، لأن أيّ قرار حول

الموضوع سيكون له تأثير مباشر على عشرات الآلاف من العائلات الإسرائيلية.

من المهم وضع الاستيطان الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية في سياق تاريخي عندما تتم معالجته في إطار المفاوضات الشاملة لإقامة الدولة الفلسطينية. الحزبان المسيطران اللذان صاغا السياسات الإسرائيلية منذ قيام الدولة- العمل والليكود- يشتركان في المسؤولية حول الموضوع، لأنهما قدما له الدعم، والتمويل، وأقاما المستوطنات خلال وجود كل منهما في الحكم. لم يشترك الحزبان في التوجه نفسه في تعيين مواقع المستوطنات داخل المناطق. ومع أن حزب العمل سمح بتدشين مستوطنة "كريات أربع" فوق تلّ يطلّ على مدينة الخليل في الضفة الغربية، إلا أن بناء مستوطناته تركز عموما في المنطقة القليلة السكان في وادي الأردن، والمنطقة المحيطة بالعاصمة، مدينة القدس. وفي العقد التالي لحرب ١٩٦٧، وعندما كان حزب العمل في الحكم، كان النشاط الاستيطاني محدودا بحوالي ١٠،٠٠٠ إسرائيلي، يتحركون داخل عدد قليل من المستوطنات، في وادي الأردن أساسا.

اختار حزب الليكود توجها مختلفا. الشكل الحالي لمواقع الاستيطان، مع عدد كبير من المستوطنات المبعثرة في المناطق، خصوصا في المناطق الكثيفة السكان الفلسطينيين، اختير ونفذ من قبل حكومة الليكود، مع وجود هدفين إستراتيجيين في الذهن: في المدى القصير، منع إقامة حكم ذاتي في المناطق الفلسطينية، وفي المدى البعيد، منع إقامة دولة فلسطينية. كان هذا هو الدافع الواضح وراء إقامة عشرات المستوطنات الصغيرة، بعكس المستوطنات الكبيرة، التي صممت بطبيعتها، بحيث يسهل الدفاع عنها.

ومن الواضح أن المستوطنين أنفسهم لا يشكّلون جبهة متناغمة. خلال السنوات، تحرك الإسرائيليون نحو المناطق لأسباب مختلفة: الأيديولوجيا الصهيونية، الانجذاب الديني، الحافز الاقتصادي، أو ببساطة بسبب اعتبارها ملائمة، وقربها من المراكز الحضرية. هذه الدوافع المختلفة لها تأثير كبير على طريقة تطلع سكان المستوطنات المختلفة إلى مستقبلهم السياسي، ومستقبل مجتمعاتهم، وسؤال الترحيل والتعويض. على سبيل المثال، سيكون ترحيل سكان كريات أربع أو بيت إيل أشدّ صعوبة، ومن المحتمل أن يتسبب في مقاومة لم يجرّب المجتمع الإسرائيلي مثلها حتى الآن. في هذين التجمعين، والتجمعات التي تشبههما، هناك مزيج من أربعة

المستوطنون: ألغام في طريق أية تسوية.

عناصر سوف يعمل على تعقيد عملية الإخلاء: حجم المستوطنات؛ أهميتها التاريخية والدينية؛ وضعها كرموز؛ التزام سكانها بعدم الرحيل. وأية حكومة إسرائيلية ستولي اعتبارا لهذه الصعوبة، كواحد من الأسباب الرئيسة التي تدعوها إلى عدم توقيع اتفاقية مع الفلسطينيين. إن النزاع المتوقع داخل الوسط اليهودي سيكون غير مسبوق.

تأثير الانسحاب من غزة

في كانون الأول ٢٠٠٣، أعلن رئيس الحكومة أريئيل شارون قراره "فكّ الارتباط" مع غزة. الرئيس جورج بوش صادق على الخطة في نيسان ٢٠٠٤، والحكومة الإسرائيلية أقرّتها رسميا بعد بضعة شهور. الانسحاب نفسه حدث في آب ٢٠٠٥. أخلت إسرائيل ٢٢ مستوطنة في غزة (وأربع مستوطنات صغيرة في الضفة الغربية) وأعادت توطين سكانها.

وقد سبق الحديث في الفصل ١، عن الوضع الحالي لمن تمّ إجلاؤهم - وكثير منهم لا يزال يفتقر إلى سكن دائم أو وظيفة - وتكاليف إجلائهم التي تتضاعف. هذه الإحصائيات تشير إلى الصعوبات الكبيرة التي ستواجهها إسرائيل، إذا أقدمت على إخلاء عدد أكبر بكثير من المستوطنات في الضفة الغربية.

تكاليف متوقعة

إن مجمل التكاليف المباشرة المتوقعة لإخلاء مستوطنات الضفة الغربية سيكون أكثر من ٣٠٪ من ميزانية إسرائيل السنوية. وحتى لو استمرّ التنفيذ لثلاث سنوات، لا لسنة واحدة، فسوف يبقى عبئا كبيرا. ومع أن الولايات المتحدة سوف تفترض أن تكون التكلفة كلّها

وهناك صعوبة أخرى تكمن في الواقع، بخلاف العناصر الأخرى على جدول أعمال الوضع النهائي، لأن قضية اللاجئين تطرح أسئلة أساسية حول تمثيلهم. على سبيل المثال: هل تمثل منظمة التحرير الفلسطينية، والدولة الفلسطينية المؤقتة، جميع اللاجئين في كل مكان، بمن فيهم أولئك الذين صاروا مواطنين أردنيين منذ البداية، وتدعمهم الدولة الأردنية منذ عقود؟ هل ستكون الأردن طرفا في التفاوض حول اللاجئين؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل يجب أن تحصل على شيء من التعويض بشكل مباشر من هذا التفاوض، أم أن الأمر يجب أن يناقش مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية، كلا على حدة؟

أو معظمها مرتبطة بإعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية، فإن إسرائيل وحدها ستكون مسؤولة عن إعادة توطين المستوطنين (إلا إذا قام يهود الشتات بتأسيس صندوق لهذه الغاية). وبتحديد أكبر، فإن العدد الكلي لمن سيخلون سيتراوح بين ٠٠٠، ٨٥ و ٠٠٠، ١١٠ (معتمدا أساسا عما إذا كانت مدينة أريئيل ستخلى)، وستكون تكلفة ترحيل كلّ شخص أعلى بنسبة ٢٠٪ على الأقل من تكلفة الانسحاب من غزة. وحتى لو بقي قانون الإخلاء نفسه في الضفة الغربية، فإن السمات الديموغرافية والاقتصادية لسكان المناطق مختلفة عنها لدى مستوطني غزة. وبشكل عام، فإن البعد المدنيّ للانسحاب من الضفة الغربية سيكلّف ٣٠ بليون دولار.

من أجل نزع فتيل التوتر والإحباط الذي سينتج عن هذه العملية، ستكون الحكومة الإسرائيلية مستعدة للاستجابة تقريبا لكل مطلب يتقدم به المستوطنون. على سبيل المثال، معظم هؤلاء السكان سيرغبون في العيش في مناطق أخرى داخل إسرائيل، لا في المستوطنات التي ستبقى سليمة في الجانب الإسرائيلي من الحدود. معنى هذا أن كثيرين منهم سيطالبون بأن يكون لهم الحقّ في إنشاء مستوطنات جديدة، تكون لها سمات مستوطناتهم القديمة، تقام في وسط البلاد (لا في النقب). وكما ذكر سابقا، إذا وافقت الحكومة على هذا المطلب كما هو متوقع، فإن تأثيره على أسعار العقار الإسرائيلي سيكون هائلا.

مانع للوضع النهائي؟

مع افتراض أن اتفاقية تقليدية حول الوضع الدائم سوف تترك جزءا صغيرا نسبيا من أراضي الضفة الغربية لإسرائيل، فإن موضوع إخلاء هذا العدد الكبير من المستوطنات، وترحيل عدد كبير من الإسرائيليين قد يكون الحافز الرئيس لعدم التقدم في مثل هذه المفاوضات.

وحتى لو كانت الحكومة مستعدة لتقديم كلّ التنازلات الضرورية، وللإقدام على المخاطرة النسبية، فإن عددا من القادة سيكونون قلقين من أن إسرائيل لن تكون قادرة على تنفيذ الاتفاقية، بسبب الانقسام المؤلم الذي سينفتح داخل الوسط اليهودي.

قضية اللاجئين

إن حالة اللاجئين الفلسطينيين هي أقدم مشكلة من نوعها قائمة في العالم، مع وجود عدد من مخيمات اللاجئين التي بلغ عمرها الآن أكثر من ستين عاما. مناقشة القضية تمسّ لبّ الصراع الإسرائيلي الفلسطينيّ، وهي تطرح منذ البداية جدلا حول من يتحمّل مسؤولية الشروع في الصراع العربي الإسرائيلي، ببدء حرب ١٩٤٨، وخلق مشكلة اللاجئين أول الأمر. وهذه الأسئلة تقود إلى إثارة غيرها: ما الذي سيشكّل حلا عادلا لمشكلة اللاجئين؟ هل على إسرائيل أن تدفع ثمن الهزيمة العسكرية للجانب الآخر؟ هل القضية قابلة لحلّ شامل، أم لحلول جزئية فقط؟ أين سيعيش اللاجئون إذا تمّ التوصل إلى اتفاقية للوضع النهائي؟ من الذي يدين بتعويض للآخر، ومن الذي يجب أن يدفع هذا الدين؟ وماذا عن دعاوى مئات الآلاف من اللاجئين اليهود، من البلاد العربية، الذين فقدوا ممتلكاتهم، وأجبروا على الهرب، خلال السنوات التي تلت إقامة إسرائيل؟.

وهناك صعوبة أخرى تكمن في الواقع، بخلاف العناصر الأخرى على جدول أعمال الوضع النهائي، لأن قضية اللاجئين تطرح أسئلة أساسية حول تمثيلهم. على سبيل المثال: هل تمثل منظمة التحرير الفلسطينية، والدولة الفلسطينية المؤقتة، جميع اللاجئين في كل

القادة الفلسطينيون لديهم وجهة نظر مختلفة. إنهم لا يقبلون فكرة أن تكون دولة فلسطينية يحصل فيها اللاجئون على حقوق متساوية، تعويضا عادلا عن فقدان الأرض والوطن. ولأنهم يدركون أن إسرائيل لن توافق على عودة ملايين العرب، فإنهم يصرون على «حقّ» العودة بدلا من العودة الحقيقية الكاملة. ولهم مطلبان على وجه التحديد: الأول هو أنهم يريدون أن يؤكد علناً أن اللاجئين لهم الحق في العودة إلى منازلهم في إسرائيل، والثاني هو أنهم يصرّون على أن يكون من حق بضعة آلاف منهم على الأقل أن يمارسوا هذا الحق فعليا، وأن يهاجروا إلى إسرائيل (أما الآخرون فإنهم سيختارون «طوعيا» البقاء حيث هم، أو الانتقال إلى الدولة الفلسطينية).

مكان، بمن فيهم أولئك الذين صاروا مواطنين أردنيين منذ البداية، وتدعمهم الدولة الأردنية منذ عقود؟ هل ستكون الأردن طرفا في التفاوض حول اللاجئين؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل يجب أن تحصل على شيء من التعويض بشكل مباشر من هذا التفاوض، أم أن الأمر يجب أن يناقش مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية، كلا على حدة؟ وهل يمكن تسوية مشكلة اللاجئين دون مشاركة من سورية ولبنان؟ وماذا عن أولئك العرب الإسرائيليين من "اللاجئين داخليا"، من الأفراد الذين أعيد توطينهم خلال الحرب، وفقدوا ممتلكاتهم؟ هل ستطالب المنظمة أو الحكومة الفلسطينية بتمثيلهم؟.

ومع صعوبة هذه الأسئلة، فإن على الأطراف أن تقبل عدة حقائق ثابتة إذا كان عليها أن تتوصل إلى حلّ لمشكلة اللاجئين. ومع أن الإحصائيات مختلف عليها، فإن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين تعلن أن هناك ما يقارب ٣٫٤٧ مليون لاجئ فلسطينيّ موزعين في الشرق الأوسط وفي كلّ مكان، مع أكبر تركيز في الأردن، والضفة الغربية، ولبنان. ولا تستطيع إسرائيل أن تتجاهل المشكلة ببساطة، بغض النظر عمن يتحمل المسؤولية في خلقها أو يشارك في ذلك. بدلا من ذلك، على إسرائيل أن تعترف بأن صراعها مع الفلسطينيين لن ينتهي دون أن تبذل جهدا مخلصا لحلّ معضلة اللاجئين. وإذا كان الإسرائيليون يعتقدون أن بإمكانهم كنس ملف اللاجئين تحت السجادة، ربما بموافقة القيادة الفلسطينية الحالية، فهم مخطئون لأن أيّ لاجئ يترك خارج إطار التسوية النهائية سوف يرفع لواء الحرب ضدّ إسرائيل وكأنه لم يتمّ توقيع أية اتفاقية. هذا لا يعني أن على إسرائيل أن تقبل مطالب الفلسطينيين وعيناها مغمضتان، ففي نهاية الأمر، سوف يشكّل المقترح الفلسطيني الحالي تهديدا لوجود إسرائيل. ومهما كان الأمر، فإن على إسرائيل أن تمدّ يد العون، وأن تفعل كلّ ما تستطيع لحلّ مشكلة اللاجئين، حتى لا تظلّ حاضنة لاستئناف لا ينتهي للصراع.

من جانبهم، على الفلسطينيين ألا يظلوا غافلين عن أن معالجتهم الرديئة لأوضاع اللاجئين كان لها انعكاس سلبيّ على إسرائيل. عليهم أن يتذكروا أن إسرائيل تسعى وراء السلام كخيار، لا كضرورة في زمن الحرب. لقد كسبت إسرائيل جميع حروبها ضدّ العرب، ومع ذلك، فهي تختار تنازلات إقليمية مؤلمة، وتبحث عن تسويات تاريخية مع الفلسطينيين. لماذا؟ إن السبب الرئيس هو رغبة إسرائيل في أن تبقى دولة يهودية ديمقراطية، لا دولة تتحكّم بالآخرين عن طريق القوة. ومع أن الآراء تختلف حول حكمة اتفاقيات أوسلو، فإن من الواضح أن إسحق رابين وشمعون بيريس لم يتبعا ذلك المسار بسبب إحساس بالضعف أو الهزيمة. على العكس من ذلك، ورغم سنوات الحرب، والإرهاب، والانتفاضة، دخلا العملية السلمية وهما مؤمنان بأن كلّ الأوراق الإقليمية موجودة بقوة بين يدي إسرائيل. وبمقارنة ذلك مع خوف حقيقي من هجوم عربيّ شامل، وتهديد بإلقاء إسرائيل في البحر، اللذين أحاطا بالوجود القومي لإسرائيل معظم نصف القرن الماضي، فإن قوة إسرائيل الحالية تشكل تغيرا ضخما في وضعها الإستراتيجي.

مع حضور ذلك في الذهن، على القادة الفلسطينيين أن يفهموا أن تنازل إسرائيل الأساس من أجل السلام سيكون إقليميا: الاستعداد للسماح بإقامة دولة فلسطينية. تلك الدولة، إضافة إلى الدول الأخرى التي يقيم فيها اللاجئون الآن، سيكون عليها أن توفر مكانا لحلّ مشكلة اللاجئين. لا يستطيع الفلسطينيون أن يتوقّعوا قبول إسرائيل تنازلا إقليميا واستيعابًا للاجئين، فذلك

من وجهة النظر الإسرائيلية، سيكون هناك تفضيل لدخول من رحلوا العام ١٩٦٧، وقبلت إسرائيل عودتهم إلى المناطق الفلسطينية، في اتفاقات أوسلو. ومع أنه يجب على إسرائيل أن تساهم بجهد إنساني في إعادة تأهيل هؤلاء اللاجئين، فإن عليها أيضا أن تصرّ على أنها لا تتحمّل أية مسؤولية في تعويضهم فرديا عن أضرار أصابتهم بسبب حرب تمّ التحريض عليها من قبل آخرين، وعانى منها الإسرائيليون أنفسهم كثيرا.

ببساطة مستحيل. لا يمكن لأية حكومة إسرائيلية أن توافق على تقليص حجم الدولة، بالانسحاب من الأراضي، ثم تفاقم مشاكلها الديمغرافية، بالموافقة على استيعاب اللاجئين، فمثل هذا التصرّف سوف يهدّد وجود إسرائيل كديمقراطية يهودية. إن إضافة اللاجئين الفلسطينيين إلى الزيادة الحالية المضطردة في السكان العرب، من الأمور التي سيكون على الحكومة الإسرائيلية أن تمنعها بأي ثمن. إن الموقف الإسرائيلي بسيط ومرسوم بشكل واضح: التوجه نحو دولتين يعني أن تكون هناك دولة للشعب اليهودي وأخرى للشعب الفلسطيني. واللاجئون يستحقون حلا عادلا، وحتى يكون قابلا للحياة ومقبولا من الطرفين، يجب أن ينفذ داخل الدولة الفلسطينية والبلاد العربية. وفي الحقيقة، هناك عدد من الإسرائيليين يرى الحاجة إلى حلّ مشكلة اللاجئين، كواحد من الأسباب الرئيسة لضرورة إقامة دولة فلسطينية.

القادة الفلسطينيون لديهم وجهة نظر مختلفة. إنهم لا يقبلون فكرة أن تكون دولة فلسطينية يحصل فيها اللاجئون على حقوق متساوية، تعويضا عادلا عن فقدان الأرض والوطن. ولأنهم يدركون أن إسرائيل لن توافق على عودة ملايين العرب، فإنهم يصرون على "حقّ" العودة بدلا من العودة الحقيقية الكاملة. ولهم مطلبان على وجه التحديد: الأول هو أنهم يريدون أن يؤكد علناً أن اللاجئين لهم الحق في العودة إلى منازلهم في إسرائيل، والثاني هو أنهم يصرّون على أن يكون من حق بضعة آلاف منهم على الأقل أن يمارسوا هذا الحق فعليا، وأن يهاجروا إلى إسرائيل (أما الآخرون فإنهم سيختارون "طوعيا" البقاء حيث هم، أو الانتقال إلى الدولة الفلسطينية).

ويدعم الفلسطينيون مطلبهم بذكر المواقف الإسرائيلية السابقة التي أبدت استعدادا لتمكين بعض الفلسطينيين من العودة. في العام ١٩٤٩، على سبيل المثال، وخلال الانعقاد الفاشل لمؤتمر المصالحة في لوزان، بسويسرا، قدّم رئيس الحكومة الإسرائيلية، دافيد بن غوريون، عرضا مشروطا لاستيعاب حوالي ١٠٠،٠٠٠ لاجئ فلسطيني. كان عدد اللاجئين الفلسطينيين في ذلك الوقت حوالي ٧٠٠،٠٠٠ بينما كان عدد السكان اليهود في الدولة الجديدة أقل من مليون. كانت شروطه لقبول الاستيعاب هي أن تستوعب الدول العربية بقية اللاجئين، وأن تنهي الصراع مع إسرائيل، وأن توقّع معاهدات سلام تستند إلى حدود الهدنة. وعندما رفض العرب هذه الشروط، سحب بن غوريون عرضه، ولم تكرّره إسرائيل قط.

الأمر الأكثر صلة، هو الموقف الإسرائيلي كما فهم من قبل الفلسطينيين (وبعض الأميركيين أيضا) خلال مفاوضات ٢٠٠١ في طابا، بمصر. في ذلك الوقت، لمحت إسرائيل إلى استعداد، ضمنيّ على الأقل، بالسماح لعشرات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى إسرائيل، على أساس "لـمّ شمل العائلات". لكن، وكما ردد رئيس الحكومة إيهود بارك في ذلك الوقت، "لا شيء متفق عليه حتى يتمّ الاتفاق على كلّ شيء". مع ذلك، فإن الفلسطينيين يصرّون على أنه ما دامت تلك البادرة قد عرضت حينئذ، فإن ترتيبا مشابها يجب أن يقدّم الآن.

دور الأردن

على الفلسطينيين والإسرائيليين أن يعترفوا معًا بأن هناك طرفا رئيسيا ثالثا له علاقة بمشكلة اللاجئين: الأردن. لقد استوعبت تلك البلاد ثلاث موجات من اللاجئين الفلسطينيين: في ١٩٤٨، عندما أقيمت إسرائيل؛ وفي ١٩٦٧، بعد حرب الأيام الستة؛ وفي ١٩٩١، بعد حرب الخليج، عندما طرد من الكويت ما يقارب من

٣٠٠،٠٠٠ فلسطيني ممن يحملون جوازات سفر أردنية. وخلال نصف قرن، فتحت الأردن أبوابها لأعداد من اللاجئين الفلسطينيين أكثر بكثير من أيّ بلد عربي آخر، وهو عبء كبير على دولة شبه فقيرة، وضعيفة، ولديها القليل من الموارد الطبيعية. وعندما يحاول الإسرائيليون والفلسطينيون حلّ مشكلة اللاجئين، فإن الأردن ستطلب بأن يتمّ التخفيف من حملها من كلّ النواحي - سياسيا، وديمغرافيا، واقتصاديا، وفي أمور الموارد الطبيعية، مثل المياه.

وتتوقع الأردن تحديدا أن يشتمل أيّ حلّ نهائي تحركاً لعدد محدد من اللاجئين الذين يعيشون حاليا داخل حدودها، عبر النهر نحو الدولة الفلسطينية. وحتى لو اختار كثير من الفلسطينيين أن يبقوا داخل الأردن، وأن يمارسوا عملهم هناك، فإن الأردنيين يتوقعون أنهم سيكونون مواطنين في الدولة الفلسطينية، مع حقوق تصويت هناك، بدلا من الأردن. وفي أي من الحالتين، تتوقع الأردن تعويضا ماديا سخيا، لدعمها القديم للاجئين، وللمهمة التي لا تزال مثبطة، وهي إدماج عدد كبير منهم في المجتمع الأردني.

وهكذا فإن المبدأ العملي الأول في حلّ مشكلة اللاجئين - المبدأ الذي يجب إدراكه قبل إقامة دولة فلسطينية - هو أن حلا ما لن يتمّ العثور عليه في إسرائيل. بدلا من ذلك، فإن إسرائيل ستوافق فقط على مناقشة الطريقة التي يمكن فيها استيعاب اللاجئين الفلسطينيين، بأسهل الطرق، وأكثرها كفاءة، في دولتهم الجديدة. نتيجة لذلك، فإن لجنة إسرائيلية أردنية فلسطينية يجب أن تشكّل، للتركيز على هذه العملية تحديدا. وعلى اللجنة أن تدرس في حزمة واحدة، تلك المواضيع التي تتعلق بعودة اللاجئين إلى الدولة الجديدة، مع الانتباه إلى ضرورة التأكد من أن يبقى اقتصاد الدولة مستقرّا. وفي الواقع، إن مثل هذا التعاون المشترك، يجب أن ينظر إليه كشرط مسبق لقبول إسرائيل فكرة الدولة الفلسطينية، لأن أيّ تدفق غير منظم للاجئين قد يشعل اضطرابات محلية أو إقليمية.

من وجهة النظر الإسرائيلية، سيكون هناك تفضيل لدخول من رحلوا العام ١٩٦٧، وقبلت إسرائيل عودتهم إلى المناطق الفلسطينية، في اتفاقات أوسلو. ومع أنه يجب على إسرائيل أن تساهم بجهد إنساني في إعادة تأهيل هؤلاء اللاجئين، فإن عليها أيضا أن تصرّ على أنها لا تتحمّل أية مسؤولية في تعويضهم فرديا عن أضرار أصابتهم بسبب حرب تمّ التحريض عليها من قبل آخرين، وعانى منها الإسرائيليون أنفسهم كثيرا. وحتى تؤكّد رفضها لمثل هذه المطالب، ربما تستطيع إسرائيل أن تتقدّم بمطالبها في استعادة الممتلكات اليهودية في البلاد العربية.

استنتاجات

بمعايير عملية، سيكون من السهل حلّ قضية اللاجئين أكثر من المشكلات الجذرية الأخرى. مع ذلك، فإن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يتجاوز الاعتبارات العملية، ومن وجهة النظر هذه، تمثل قضية اللاجئين جوهر الصراع بين الحركتين القوميتين. وبالنسبة لعدد كبير من الإسرائيليين، فإن رغبة الفلسطينيين في العودة إلى بيوتهم في تل أبيب وحيفا، فيها برهان أكيد على أنهم ليسوا معنيين بحلّ الدولتين، وأنهم سوف يستمرون في الحرب حتى يحققوا هدفهم "الحقيقي" - القضاء على إسرائيل كدولة يهودية.

أما بالنسبة للفلسطينيين، فإن الاعتراف بحقّ العودة، والتنفيذ الواضح له، أكثر أهمية لديهم من الدولة، خصوصا عندما يتمّ التخطيط لهذه الدولة كي تكون صغيرة وهشّة ومقسمة وغير مستقلة.

إن حلا لهذه المشكلة لا يبدو متاحا دون ظهور قيادة فلسطينية جديدة، تستطيع على الأقل أن تجعل الرواية الفلسطينية أكثر اعتدالا. هذه الرواية المعدّلة يجب ألا تشمل الحاجة إلى "إنهاء الاحتلال" وتحقيق "حلٍّ ما" لقضية اللاجئين وحسب، بل أيضا الحاجة إلى مصالحة تاريخية يقّدم فيها الطرفان تنازلات مؤلمة.

مستقبل القدس

إن القدس هي من المواضيع الشديدة الحساسية في الصراع الإسرائيلي العربي. ومع أن هناك حلا معقولا قد يكون قادرا على تأمين مصالح كلّ طرف، إلا أن كلا من الطرفين يبدو متشككا جدّا تجاه الآخر، لدرجة الخوف من التسويات.

خلفية

كانت القدس قد قسمت بالخط العسكري العام ١٩٤٨، مع بقاء كلّ العرب، باستثناء حيّ واحد، في الجانب الأردنيّ من الخط، وجميع اليهود في الجانب الإسرائيلي. كما بقيت جميع الأماكن التاريخية اليهودية والمدينة القديمة في الجانب الأردني. وفي العام ١٩٦٧، بعد أيام من انتهاء حرب الأيام الستة، قامت إسرائيل بضمّ

في غياب أيّ تواجد إسرائيلي على طول الحدود الفلسطينية الأردنية، والفلسطينية المصرية، ستحاول إسرائيل أن تشجع الفلسطينيين على تقوية علاقاتهم الاقتصادية بهاتين الدولتين، لتقليل اعتمادهم على إسرائيل. مع ذلك، فإن نتائج هذا التوجه سوف تعتمد بشكل أساس على مستوى الانفتاح الذي ستعرضه مصر والأردن. الدولتان لن تحبا في الغالب تقديم هذه المساعدة للاقتصاد الفلسطيني.

باقي المدينة. وعندما تمّ تخطيط الحدود الجديدة للقدس، لم تشتمل فقط على المدينة القديمة والأحياء العربية من القدس الشرقية، بل توسعت نحو بعض القرى الواقعة في الشرق الأبعد. وكنتيجة لهذا القرار، أصبح عدد كبير من الفلسطينيين "مقيمين دائمين" في إسرائيل. وهم يحملون هوية إسرائيلية، ويتمتعون بجميع مزايا المواطنة الإسرائيلية، باستثناء الانتخاب والترشيح.

مشكلة لها أبعاد

موضوع القدس يحتوي على مجموعة من الأبعاد: المدينة القديمة، بقية المدينة، وتماس المناطق. ومن وجهة نظر عامة، يبدو حلّ البعدين الأخيرين أقلّ حساسية، مع أنه ليس سهلا بأي شكل.

أولا، يتفهم الطرفان بشكل مبدئي أن جميع الأحياء اليهودية سوف تبقى جزءا من إسرائيل، وأن كلّ الأحياء العربية، أو معظمها سيكون جزءا من الدولة الفلسطينية. ومعظم الإسرائيليين يوافقون على أن تكون الأجزاء الفلسطينية الواقعة في الجوانب الجنوبية الشرقية والشمالية من المدينة أملاكا فلسطينية. وتقريبا سوف يدعم كلّ الإسرائيليين إعادة كفر عقب ومخيم شعفاط للاجئين الفلسطينيين، وهما يتبعان للمدينة رسميا، لكنهما يقعان خارج الجدار الأمني. كما أن معظم الإسرائيليين سيوافقون على التخلي عن الجزء الجنوبي من جبل المكبر، وعن صور باهر. وسوف يكون من الصعب (لكن من الممكن) إقناع الإسرائيليين بالتخلي عن ضاحيتي بيت حنينا وشعفاط (بجانب المخيم، وبالاسم نفسه) بسبب قربهما من الأحياء اليهودية. مجمل العرب الذين يعيشون في المناطق المشار إليها يصل إلى ١١٣،٠٠٠ نسمة.

كما سيكون من الأصعب إقناع الإسرائيليين بالتخلي عن المناطق الأقرب إلى المدينة القديمة، لكن ما يسمى تقسيم المدينة سيكون ممكنا إذا بقي جبل الزيتون بين يدي إسرائيل.

المدينة القديمة. مدينة القدس القديمة، مساحتها كيلو متر مربع، وهي محاطة بالأسوار، مع وجود ثمانية أبواب، ومقسمة إلى أربع مناطق: مسلمة ومسيحية ويهودية وأرمنية. ومعظم المواقع الدينية الخاصة بالديانات الثلاث تقع داخل أسوار المدينة القديمة. بالنسبة لليهود، أهم موقع هو حائط المبكى (جزء من جبل الهيكل)؛ أما بالنسبة للمسلمين فجبل الهيكل نفسه (الحرم الشريف)، بمسجديه.

هناك على الأقل خطتان مختلفتان تخصان الوضع النهائي للمدينة القديمة، يمكن اقتراحهما، وكل منهما ستحفظ الترتيبات الحالية الخاصة بالسلطات الدينية. الاقتراح الأول هو أن يتمّ الاعتراف بالمدينة القديمة باعتبارها "منطقة خاصة" لها نظامها الخاص. مسؤولية الأمن والنظام العام يعهد بها إلى قوة بوليسية خاصة، مكونة من إسرائيليين وفلسطينيين (وربما مع قوة دولية صغيرة). اليهود والعرب الذين يقطنون المدينة القديمة يمكن أن يعتبروا مواطنين في إسرائيل والدولة الفلسطينية على التوالي.

الاقتراح الثاني يدعو إلى تقسيم المدينة القديمة. الحيّ اليهودي، بما فيه حائط المبكى، سيكون جزءا من إسرائيل، وسيلحق بمدينة القدس الإسرائيلية. وبقية المدينة القديمة ستكون جزءا من الدولة الفلسطينية. الحدود بين الدولتين ستكون تماما فوق قمة حائط المبكى، حيث يبدأ جبل الهيكل. ترسيم مثل هذه الحدود الحساسة بوضوح، وبمعايير أمنية، سيكون أمرا صعبا، لكنه ليس مستحيلا. من وجهة نظر سياسية، هذا الحلّ يمكن أن يعمل ما دامت الأماكن المقدسة اليهودية والأماكن المقدسة الإسلامية تحت السيادة التامة لإسرائيل والدولة الفلسطينية على التوالي، وما دام كلّ طرف

يتمتع بتواصل مكاني كامل. سيكون الفلسطينيون أكثر ميلا لقبول هذا الاقتراح، لأن جميع مواقعهم الدينية ستكون على جانبهم من الحدود. عدد كبير من اليهود، على أية حال، ينظرون إلى حائط المبكى كجزء من مكانهم الأكثر قداسة، لذلك ستكون هناك مقاومة شديدة لقبول إسرائيل هذه التسوية.

مشكلة التواصل المكاني. يتطلع الفلسطينيون نحو ممّر يعبر القدس من الشمال إلى الجنوب، يستطيع أن يصل رام الله ببيت لحم، وسوف يطلبون أن يكون هذا الممرّ تحت سيطرتهم التامة، في ترتيبات الوضع النهائي. وبالطريقة نفسها، تتطلع إسرائيل إلى خلق تواصل مكاني واسع بين القدس ومعاليه أدوميم. وسواء أكان ذلك سيضمّ منطقة E – ١ أم لا ـ وهي المنطقة الكبيرة الفارغة بين المدينة والمستوطنات ـ فإنه سيقطع التواصل الفلسطيني. الحلّ الوحيد الممكن لهذه المعضلة هو إقامة طريق سريع (وجسر طويل) يمنح الفلسطينيين ممرّاً آمنا في المساحة ما بين القدس ومعاليه أدوميم. إسرائيل لن تمنح أكثر من ذلك.

العلاقات بين الدولتين

خلال فترة أوسلو أيد كثير من الإسرائيليين مفهوم الدولتين، ليس لأنهم رأوا أن مثل هذه التسوية لا يمكن تجنبها وحسب، بل لأنهم آمنوا بأن خلق دولتين تعيشان بسلام جنبا إلى جنب سيساهم كثيرا في إنعاش الاقتصاد الإسرائيلي. وقد ركزت العملية السلمية في ذلك الوقت على المنافع الاقتصادية والأمنية، وحتى على التعاون الثقافي بين الطرفين. وقد أطلق شمعون بيريس على ذلك اسم "الشرق الأوسط الجديد"، وسوّق آخرون فكرة الحدود المفتوحة، كما في أوروبا الغربية.

اليوم، أصبح واضحا أنه إذا تحققت اتفاقية سلام، فإنها ستستند إلى مفهوم مختلف تماما ـ مفهوم متشبّث بالانفصال بدلا من التعاون. أية مفاوضات مستقبلية ستتخذ شكل لعبة صفرية، بدلا من مشروع مشترك يتمتع فيه الطرفان بالتآزر. وبالطبع، هذا النقص في التآزر سيقلّص من الدافع للوصول إلى اتفاق.

هذا التغير في التوجه الإسرائيلي نتج عن عاملين رئيسيين: الأول حملة الإرهاب التي انتشرت في إسرائيل في أيلول ٢٠٠٠. كثير من الهجمات قام بها فلسطينيون كانوا يعملون في إسرائيل (بتصريح أو دون تصريح). كنتيجة، يخاف معظم الإسرائيليين الآن من الفلسطينيين وهم لا يثقون بهم ولا يتمنّون أن يروا الآلاف منهم يصلون للعمل في إسرائيل كلّ يوم.

العامل الثاني هو الديمغرافيا. خلال "السنوات الطيبة" لأوسلو، ازداد عدد الفلسطينيين الذين حصلوا على المواطنة الإسرائيلية كثيرا، أساسا كنتيجة للزواج من عربيات إسرائيليات. هذه الظاهرة قد تحدث لأنه لم تكن هناك ضوابط حقيقية على حركة الفلسطينيين من الضفة الغربية وغزة إلى إسرائيل. معظم الإسرائيليين يخافون من مزيد من التغيرات الديمغرافية عبر تلك الخطوط، ولذلك سيفضلون عدم السماح للفلسطينيين بالتواجد في إسرائيل بحرية.

هذان الهمّان يفسران الدعم الذي منح لخطة أريئيل شارون لفك الارتباط في غزة. معظم الإسرائيليين أحبّ فكرة أنه في نهاية اليوم، "نحن هنا، وهم هناك". هذه الفكرة العاطفية سوف تنسحب دون شك على أية خطة للوضع الدائم أيضا. بشكل أوليّ، سيكون التعاون بين الدولتين محدودا، ويطرح فقط حين لا يكون هناك خيار آخر. وهذه النشاطات سوف تكون محصورة داخل ثلاثة حقول: المياه ومواضيع البيئة، والأمن، والطاقة، والمجال الكهرومغناطيسي.

إن الفارق الكبير بين العقليات السابقة والحالية سوف ينعكس على الحقل الاقتصادي. في الوقت الحالي، تشكل إسرائيل وغزة والضفة الغربية كيانا اقتصاديا، فهي تشترك في عملة واحدة (الشيكل الإسرائيلي) و"غلاف جمركي" عام. السلع التي تنتج في غزة ورام الله يمكن أن ترسل إلى الأسواق في تل أبيب وكأنها منتجة في حيفا. هذه الترتيبات ممكنة فقط طالما ظلت إسرائيل تتحكم بكل المعابر إلى المناطق الفلسطينية. وفي سيناريو الدولتين، على أية حال، لن يكون هناك حضور إسرائيلي في حدود المعابر بين الدولة الفلسطينية والأردن ومصر؛ ولذلك سيكون على إسرائيل أن تغير الغلاف الجمركي. بكلمات أخرى، ستتحول تنقلات السلع بين الدولتين إلى نشاط عادي للتصدير والاستيراد. وفوق ذلك، سيكون هناك جدار أمني على طول الحدود، وحركة الناس والسلع بين الدولتين سوف يسمح بها فقط من نقاط عبور مخولة.

في غياب أيّ تواجد إسرائيلي على طول الحدود الفلسطينية الأردنية، والفلسطينية المصرية، ستحاول إسرائيل أن تشجع الفلسطينيين على تقوية علاقاتهم الاقتصادية بهاتين الدولتين، لتقليل اعتمادهم على إسرائيل. مع ذلك، فإن نتائج هذا التوجه

سوف تعتمد بشكل أساس على مستوى الانفتاح الذي ستعرضه مصر والأردن. الدولتان لن تحبا في الغالب تقديم هذه المساعدة للاقتصاد الفلسطيني.

الممرّ الآمن

كما ذكر في الفصل ٢ يرى الفلسطينيون أنه ما دامت غزة والضفة الغربية ستشكلان كيانا سياسيا واحدا في ترتيبات الوضع النهائي، فمن الضروري وجود ممرّ أرضي يصل بينهما وإلا، كما يحتجّون، فلن تكون الدولة الفلسطينية قابلة للحياة. مطلب هذا الممرّ الآمن حساس، لكنه ممكن الحلّ.

طبقا للموقف الفلسطيني، يجب أن يكون هناك ممران على الأقلّ، يتخذان شكل طرق تربط غزة برام الله والخليل. من وجهة نظرهم، هذان الطريقان يجب أن يخدما الفلسطينيين فقط ولا يجوز أن تكون فيهما مراقبة إسرائيلية.

سوف توافق إسرائيل من حيث المبدأ على ممرّ آمن، لكن إذا توفرت لذلك ثلاثة شروط: الأول، أن تكون الممرات تحت المسؤولية الأمنية الإسرائيلية الكاملة. والثاني، أن تمنح إسرائيل صلاحية وضع محددات تتعلّق بمن يسمح له باستخدام الممرات. والثالث، أن على الفلسطينيين أن يقبلوا بالتبادل حقّ إسرائيل في ممرّ آمن مشابه في أراضي الدولة الفلسطينية (مثلا، الطريق السريع ٤٤٣ بين تل أبيب والقدس، كما نوقش في فصل "الترتيبات الأمنية").

القسم الثاني

حلول بديلة

نظرة عامة

إن مقاربة الدولتين ـ على الأقل وفق النسخة التقليدية المعروضة في الساحة ـ ليست الحلّ الوحيد الممكن للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ميّزتها الوحيدة هي انخراط طرفين فيها فقط، لكن تلك هي نقطة ضعفها الأكثر وضوحا أيضا. وكما ذكر سابقا، فقد خلق هذا التوجه التقليدي لعبة صفرية: حجم المكسب في طرف، يعني حجم الخسارة في الطرف الآخر.

مع توقع الفشل في تحقيق تسوية تستند إلى مفهوم العام ٢٠٠٠، ووجود مأزق منذ ذلك الحين، من المهم التعرف على احتمالات أخرى.

الاقتراحان اللذان يقدّمان في الفصلين ٩، ١٠ يطرحان أفكارا بديلة على الطاولة، ويقدمان مسارات مختلفة لحلّ الصراع.

الخيار الأردني

مثل غيرها من الدول العربية الأخرى، لم توافق الأردن على خطة الأمم المتحدة الأصلية لتقسيم فلسطين الانتدابية. وإثر مغادرة الجيش البريطاني في نيسان ١٩٤٨، احتلّ الجيش الملكي الأردني الضفة الغربية. ومنذ ذلك الحين حتى حزيران ١٩٦٧، ظلت المناطق تحت السيادة الأردنية التامة. واستمرت إسرائيل في إدارة المنطقة وفق القانون الأردني بعد ١٩٦٧. وفوق ذلك، استمرّ العرب في تلك المنطقة يُعرَفون كمواطنين أردنيين، واستمرّ تعاملهم بالدينار الأردني، وكانت الأردن مسؤولة رسميا عن الأماكن الإسلامية المقدسة، بما في ذلك الحرم الشريف.

بين ١٩٦٧ و ١٩٩٣، ناقشت إسرائيل توجهين أوليين يتعلقان بوضع الضفة الغربية. اقترح حزب الليكود أن تقوم إسرائيل بضمّ المناطق، وبمنح العرب الذين يعيشون فيها نوعا من الحكم الذاتي. وتقدم حزب العمل باقتراح لتقسيم المناطق إلى ثلاثة أقسام. المنطقة الوسطى، موطن معظم الفلسطينيين، تعاد إلى الأردن، بينما تضمّ إسرائيل "شريطين" في الشرق والغرب. أما فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، فقد كانت مرفوضة تماما.

في العام ١٩٨٨ عقد اجتماع سرّي في لندن، بين الملك حسين، ملك الأردن، ووزير الخارجية الإسرائيلية شمعون بيريس، هو

في الوقت الحاضر، ليس هذا الحلّ البديل موضع نقاش جاد. ومع أن حظوظه في النجاح ليست أقلّ من توجه الدولتين بأي حال، إلا أن طرح هذا الموضوع ليس صحيحا من ناحية سياسية بعد. مثل هذا المقترح يضعف ما اعتبره المجتمع الدولي، وخصوصا العالم العربي، حلا "شرعيا". هذا لا يعني أن المعيار الحالي أكثر وضوحا، لكنه يظهر أن تغيير المثال سيحتاج إلى تسويق ذكي، أكثر من مجرد استبدال خطة بأخرى.

اجتماع قمة في الحوار الثنائي حول الموضوع. المناقشات هناك، ركزت على خيار ثالث: اعتبار معظم الضفة الغربية جزءا من فيدرالية أردنية فلسطينية. وطبقا لهذا المفهوم، كانت إسرائيل ستتخلى عن معظم المناطق، وسيتحرّر الفلسطينيون من الاحتلال الإسرائيلي، ويتمتعون باستقلال محدود. وفي الوقت ذاته، كانت الأردن هي الدولة الوحيدة التي سيسمح لها بنشر قوات مسلحة في المنطقة. لكن رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحق شامير رفض الفكرة. وبعد وقت غير طويل، أعلن الملك حسين أن الأردن ستتوقف عن تمثيل فلسطينيي الضفة الغربية. وفي السنوات التي تلت ذلك، أكدت الأردن أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين. وهكذا أصبحت الدولة الفلسطينية هي الحلّ الوحيد المقبول.

الخيار الأردني الآن

حتى الفترة الأخيرة، كانت فكرة طرح أي حلّ غير نموذج الدولتين غير مقبولة كليا بالنسبة لجميع الأطراف. اليوم، ترتفع أصوات بين الفلسطينيين، وفي الأردن وإسرائيل، تطالب بتوجه يشبه خيار الفيدرالية الأردنية قبل سنوات. الحافز الرئيس لهذه النقلة هو نهوض حماس. في الأردن، يقلق كثيرون من أن أية دولة فلسطينية تقام في الضفة الغربية، سوف تقع تحت سيطرة حماس، تماما كما حدث في غزة. وبالتوازي مع تنامي نفوذ الإخوان المسلمين في الأردن، فإن تطوّرا مثل هذا قد يتسبب في انهيار النظام الحالي في عمان. ويدرك مفكرون طليعيون معينون في الأردن أن الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية الوحيدة التي يمكن أن تحول دون هذه النتيجة، هي فيدرالية بين الضفة الغربية والأردن. هذا التحرك سيمكّن عمان من فرض سيطرتها، وإفشال أية إمكانية للتحالف بين حماس في الضفة الغربية والفلسطينيين في الأردن، الذين يشكلون الآن أكثرية السكان في تلك البلاد.

من ناحيتهم، يعتقد كثيرون من المعتدلين الفلسطينيين في الضفة الغربية أن كيانا فلسطينيا مستقلا في الضفة الغربية وغزة لن يكون دولة قابلة للحياة. وعاجلا أو آجلا، ستقع هذه الحالة غير المستقرة تحت سيطرة حماس، ويفضل الفلسطينيون المعتدلون أن يعيشوا تحت حكم الأردن، بدلا من حماس.

من المهم أن يلاحظ أن معظم الفلسطينيين لم يكافحوا قط من أجل تحقيق دولة مستقلة في غزة. الضفة الغربية في المقام الأول. كلّ ما يريدونه هو التحرّر من الاحتلال الإسرائيلي، وأن يعيشوا حياة طبيعية، لكنهم لا يهتمون كثيرا بالشكل الدقيق للحالة السياسية. الدولة كانت طموح ياسر عرفات والحلم الذي نهض معه أخذ يضعف بعد وفاته. إن أحد أسباب ضعفه هو استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات في مناطق كان الفلسطينيون يظنون أنها ستشكل دولتهم. مثل هذه العوامل جعلت المعتدلين الفلسطينيين يدركون أن الدولة ليست هي الهدف الوحيد المهمّ، خصوصا إذا كان مقدرا لها أن تكون صغيرة وغير متواصلة.

إن قيادة السلطة الفلسطينية الحالية هي التي ستكون أكبر خاسر إذا أقرّ الخيار الأردني، وهذه القيادة تمثل نسبة ضئيلة من المجتمع الفلسطيني. وبتحديد أدق، يتوزع المجتمع الفلسطيني الحالي على ثلاث جماعات: أولئك الذين يؤيدون حماس ويعارضون أي حلّ سياسي؛ وأولئك الذين ما زالوا يؤمنون بالدولة الفلسطينية؛ ثم المجموعة الثالثة، الأغلبية الصامتة من الشعب، الذين يريدون حلا محترما. وبقدر ما تكون هذه المجموعة الثالثة معنية، فإن الخيار الأردني هو بمستوى جودة الدولة الفلسطينية (ويجب أن يلاحظ أن

بعضهم يمكن أن يدعم بدلا من ذلك دولة ثنائية القومية، وهو ما يراه كثير من الإسرائيليين نهاية للطموح القومي).

وحقيقة أن كثيرين من الفلسطينيين يمكن أن يتخلوا عن فكرة الدولة، لا تعني أنهم مستعدون لفقدان هويتهم القومية الفلسطينية. بل العكس هو الصحيح، لأنهم يفهمون أن هدفيهم الرئيسيين - حياة أفضل وسيادة فلسطينية (محدودة، لكنها تحظى بالاعتراف) - يمكن أن يتحققا إذا أصبحت الضفة الغربية جزءا من الفيدرالية الأردنية.

وبقدر ما يعني الأمر إسرائيل، لا يطرح هذا الاقتراح معضلات كبيرة. ولأسباب واضحة، سيفضل معظم الإسرائيليين أن يقدموا على تنازلات، وأن يقدّموا أراضي إلى دولة موثوق بها مثل الأردن، بدلا من أن يجلبوا لأنفسهم خطرا أصيلا بإقامة دولة فلسطينية، يخشى كثيرون من أنها ستكون عدوا خطيرا.

في الوقت الحاضر، ليس هذا الحلّ البديل موضع نقاش جاد. ومع أن حظوظه في النجاح ليست أقلّ من توجه الدولتين بأي حال، إلا أن طرح هذا الموضوع ليس صحيحا من ناحية سياسية بعد. مثل هذا المقترح يضعف ما اعتبره المجتمع الدولي، وخصوصا العالم العربي، حلا "شرعيا". هذا لا يعني أن المعيار الحالي أكثر وضوحا، لكنه يظهر أن تغيير المثال سيحتاج إلى تسويق ذكي، أكثر من مجرد استبدال خطة بأخرى.

إذا وضع الخيار الأردني في النهاية على الطاولة، فإن تنفيذه سيحتاج إلى ما هو أكثر من اتفاقية ثنائية إسرائيلية أردنية (التوجه الذي اقترح العام ١٩٨٨). بدلا من ذلك، يجب أن تخرج التسوية النهائية من مفاوضات ثلاثية، ففي نهاية الأمر، الوقت الذي كان فيه الآخرون يتّخذون القرارات للفلسطينيين (كما فعل بيغن والسادات العام ١٩٧٩) قد انتهى.

الحلّ الإقليمي

في السنوات الأخيرة تزامنت، بشكل مضطرب، اثنتان من الوقائع الأساسية المتعلقة بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وبشكل متعاكس، لكن في الفضاء نفسه. فمن ناحية، حلّ الصراع مهمّ، مثلما كان عليه الأمر في أي وقت مضى. ومن ناحية أخرى، الحلّ مستحيل، ما دام الطرفان لا يلتزمان بالتوجه الحالي المقبول.

لماذا سيفشل التوجه الحالي؟

إن الحالة الإسرائيلية الفلسطينية مختلفة نسبيا عن الصراعات الأخرى. معظم النزاعات الحالية القائمة - كما هي الحال بين الهند وباكستان حول كشمير، وإسرائيل وسورية حول هضبة الجولان، وعشرات من الحالات الأخرى - هي شؤون إقليمية جرى التعامل مع تأثيراتها المؤلمة لعقود. الصراع الإسرائيلي الفلسطيني مختلف، لثلاثة أسباب على الأقل:

يعيش الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، وفي ظروف غير مقبولة في القرن الحادي والعشرين.

دولة إسرائيل لا تستطيع أن تقرّر حدودها الخاصة المعترف بها، قبل انتهاء الصراع.

للصراع آثار إقليمية ودولية مؤلمة.

قبل ثماني سنوات، اقترح الرئيس كلينتون خطة تسوية مفصّلة ومتوازنة لحلّ الصراع، بدا أنها تحقق متطلبات الطرفين. من نظرة أولى، يمكن للإنسان أن يتصوّر أن من الممكن استعادة الخطة، وإقرارها، وتنفيذها. عمليا، هذا التوجه سوف يفشل مرة أخرى، لسبب جزئيّ يتعلق بأربع معضلات أساسية:

وجود حماس. حتى لو فقدت حماس أكثريتها النيابية، وسيطرتها على حكومة غزّة نفسها، فإن الحركة ستظل قوية بما يكفي لتفجير أيّ حلّ دبلوماسي موضوع في الاعتبار في الوقت الحالي. حماس ستعيد ترتيب مستوى عنفها، خصوصا في غزة، حتى يطرح أمام المجموع الفلسطيني، الذي يؤيد الحركة حاليا، حلّ حقيقي لمأزقهم. الإستراتيجية "البسيطة" للدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة وحدها ليست ذلك الحلّ.

مشكلة العملية. قبل أن تتمّ مناقشة مفيدة لأية مادة، يجب أن يكون هناك اتفاق حول العملية. إسرائيل والفلسطينيون المعتدلون لديهما توجّهات متناقضة حول هذا الموضوع. إسرائيل تصرّ على ألا تبدأ المفاوضات الدبلوماسية إلا بعد تفكيك جميع المنظمات الإرهابية وحلّ المشكلات الأمنية. الفلسطينيون، من جانبهم، يصرّون على ألا تتواجد لديهم نوايا لمحاولة إقناع تلك المنظمات بأن تلقي سلاحها، قبل أن يتم التوصل إلى حلّ سياسي شامل، يتضمن جداول زمنية جاهزة وملتزما بها.

العجز عن جسر الفجوات. بمعايير البقاء السياسي، أقصى ما تستطيع أية حكومة إسرائيلية أن تقدمه هو أقلّ من أدنى ما تستطيع

الدولة الفلسطينية. سيحصل الفلسطينيون على مساحة تساوي ١٠٥٪ من "المساحة في حدود ١٩٦٧". وتحديدا، ستتضمن هذه الأرض المساحة المعدّلة لما قبل ١٩٦٧، والأراضي المنقولة من مصر (المساوية لما سيتنازل عنه الفلسطينيون لإسرائيل في الضفة الغربية)، والأراضي المنقولة من الأردن (المساوية لحوالي ٥٪ من الضفة الغربية). الأراضي المضافة ستخلق فرقا اقتصاديا كبيرا لدى الفلسطينيين، وتسهّل حلّ مشكلة اللاجئين بمنح كثيرين مستقبلا مضيئا في "غزة الكبرى".

حكومة فلسطينية أن تقبله. وهذه الفجوة توسعت منذ ٢٠٠٠. وكما ذكر سابقا، نموذج الدولتين التقليدي أصبح لعبة صفرية، يقدّم حوافز غير كافية للطرفين، حتى يركبا الخطر، ويتحركا إلى الأمام.

الناتج الذي لا يمكن مساندته بالضرورة. على فرض أن المستحيل حصل، أي تمّ التغلب على العقبات الثلاث السابقة، وتمّ التوصل إلى اتفاقية سلام شامل. وعلى فرض أوسع، أن تلك الاتفاقية تمّ تنفيذها عمليا (بما في ذلك إخلاء ١٠٠،٠٠٠ إسرائيلي من الضفة الغربية)؛ فحتى في مثل هذه الحالة، لا توجد فرصة في أن يكون أي حلّ بأسلوب كلينتون مستقرّا ودائما، لسببين على الأقل: الدولة الفلسطينية لن تكون قابلة للحياة، وحدود إسرائيل لن تكون قابلة للدفاع عنها. إن مزيج هاتين المشكلتين سوف يلقي بالطرفين حتما في دائرة من العنف.

نموذج جديد

بالرغم عن أن إقامة دولة فلسطينية يمكن أن تكون مقبولة من جميع الجهات ذات الصلة، إلا أنه من المحتمل أن لا يكون خلق "دولتين لشعبين" بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن جيدا لكلا الطرفين. ويمكن التوقع أن أيا من الطرفين لن يبذل جهودا حقيقية للتوصل إلى حل يعتبره غير جذاب. كل ما تمت تجربته خلال السنوات الثماني الماضية تحت عنوان "العملية السلمية" شكل بسبب ذلك ما هو أكثر قليلا من جهود عقيمة تنقصها نوايا صادقة لتسهيل التوصل إلى اتفاقية.

على ضوء هذا الإدراك، من المهم حقن أفكار جديدة في حلّ الدولتين التقليديّ، حتى يصبح أكثر جاذبية وفاعلية. مثل هذه الفكرة تركز على العالم العربي، حيث تبدو الدول المعتدلة مثل مصر والأردن والسعودية مستعدّة أكثر من أي وقت مضى للانخراط في العملية السلمية. الاقتراح التالي، الخاص باتفاقية سلمية إقليمية، يمكن أن يوفر لهذه الدول دورًا أكثر أهمية، بينما يمنح إسرائيل والفلسطينيين حلا فعالا وجذابا.

شروط اتفاقية إقليمية

مصر. ستقوم مصر بنقل منطقة في جنوب غزة على طول شاطئ البحر الأبيض المتوسط إلى سيادة الدولة الفلسطينية الجديدة. هذه المنطقة ستبلغ مساحتها حوالي ٦٠٠ كيلومتر مربع، وهي تمتد ٣٠ كيلومترا إلى الجنوب، بما في ذلك ٢٠ كيلومترا من الساحل. هذه الأبعاد ستوفر مساحة تستطيع أن تحتضن ميناء عصريا، ومدينة جديدة لمليون ساكن، ومطارا واسعا في الجنوب الغربي، بعيدا عن الأراضي الإسرائيلية بقدر الإمكان. المنطقة ستكون مساوية في الحجم لنسبة ١٣٪ من الضفة الغربية (حجم المنطقة التي ستضمّ إلى إسرائيل، كما ستوصف لاحقا).

الأردن. ستنقل الأردن أرضا بجانب نهر الأردن-بمساحة تساوي ٥٪ من الضفة الغربية - إلى سيادة الدولة الفلسطينية الجديدة. سوف تكون الأولوية لمنطقة مكتظّة بالسكان الفلسطينيين. وقد تعوض الأردن عن ذلك بنقل أراض سعودية إلى سيادتها. على أية حال، من المهم ألا تكون مصر هي الدولة العربية الوحيدة التي تقدم الأرض.

إسرائيل. سوف تضيف إسرائيل حوالي ١٣٪ من الضفة الغربية إلى أراض تحت سيادتها، والمنطقة التي ستضمّ سوف تتبع المسار الأصلي للجدار الأمني بقدر أو بآخر. يضاف إلى ذلك:

ستنقل إسرائيل إلى السيادة المصرية مساحة في جنوب النقب، على امتداد حدود سيناء. حجم هذه المنطقة سيتقرّر خلال مفاوضات

نظريا، يبدو حلّ الدولتين المألوف بمقاييس كلينتون قابلا للتحقق. لو تمّ تحليل كلّ قضية بشكل منفصل، فمن الممكن إيجاد حلّ، تماما كما فعل الرئيس كلينتون في كانون الأول ٢٠٠٠. مع ذلك، فإن على الإنسان أن يكون مفرطا في تفاؤله حتى يصدّق أن كل المشكلات يمكن أن تحلّ. هي ليست مجرد مفاوضات تبادل تجاري، فأي توجه تقليدي معرّض لأن تعيقه مشاكل جديدة كبيرة، مثل صعود حماس، أو الصعوبة التي تأكدت عند إعادة توطين عدد كبير من الإسرائيليين، وفوق ذلك كله، النقص الشامل في الثقة المتبادلة. واحتمال حلّ أي من هذه المشاكل الجديدة ضيق؛ واحتمال حلّ جميع المشاكل يكاد يكون صفرا.

متعددة الأطراف.

سوف تسمح إسرائيل بحفر نفق داخل أراضيها (شمالي إيلات) يصل بين الأردن ومصر، فيمنح الأخيرة اتصالا أرضيا بدول الخليج الفارسي. هذا النفق سيكون تحت السيطرة المصرية الكاملة. من الناحية المصرية، سيتصل النفق بشبكة طرق، وخطّ قطار، وأنابيب نفط وغاز. هذه البنية التحتية ستكون في النهاية مرتبطة بالميناء الفلسطيني والمطار والمدينة الجديدة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، ضمن "غزة الموسعة".

ستوافق إسرائيل على تعديل الملحق العسكري في معاهدتها للسلام مع مصر، بطريقة تمكّن القاهرة من فرض مزيد من السيطرة على صحراء سيناء.

سوف تتناسى إسرائيل مطلبها (الذي تدعمه خريطة الطريق الخاصة بالرباعية) بأن تجعل المفاوضات السياسية مسبوقة بتفكيك المنظمات الإرهابية أولاً، وحلّ المشاكل الأمنية.

الدولة الفلسطينية. سيحصل الفلسطينيون على مساحة تساوي ١٠٥٪ من "المساحة في حدود ١٩٦٧". وتحديدا، ستتضمن هذه الأرض المساحة المعدّلة لما قبل ١٩٦٧، والأراضي المنقولة من مصر (المساوية لما سيتنازل عنه الفلسطينيون لإسرائيل في الضفة الغربية)، والأراضي المنقولة من الأردن (المساوية لحوالي ٥٪ من الضفة الغربية). الأراضي المضافة ستخلق فرقا اقتصاديا كبيرا لدى الفلسطينيين، وتسهّل حلّ مشكلة اللاجئين بمنح كثيرين مستقبلا مضيئا في "غزة الكبرى".

التعامل مع المصالح الخاصة

بالإضافة إلى تلك التنازلات الرسمية والإلحاقات، سوف يحصد كل طرف فوائد أقل وضوحا من الحلّ الإقليمي، بعضها يتعلق بمصالح وطنية طويلة المدى.

الأردن. الكثافة السكانية، وصعوبة الظروف الاقتصادية في غزة، أجبرت فلسطينيين كثيرين على الانتقال إلى الأردن. الحكومة الهاشمية، القلقة على التوازن الديمغرافي في المملكة، معنية بوقف مثل هذه الهجرة، سواء أكانت من غزة أو الضفة الغربية. إنشاء مدينة جديدة في غزة الموسعة سيهدئ هذه المشكلة.

إضافة إلى ذلك، ليس للأردن ميناء أو ممرّ أرضي إلى شاطئ البحر الأبيض المتوسط. كنتيجة، فإن التجارة ومصادر الطاقة التي تصدر من دول الخليج إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة لا تمرّ عبر المملكة. إنشاء نفق يصل بين الأردن ومصر والميناء الفلسطيني الجديد سيتيح للأردن أن تكون محطة ترانزيت للصادرات إلى الدول الغربية.

مصر. إضافة إلى النفق الإسرائيلي والتنازلات عن الأرض، سوف تستفيد مصر من عديد من الجبهات الأخرى:

نقل السلع والنفط والغاز من دول الخليج، عبر النفق الجديد، والأراضي المصرية، ثم عبر الميناء الفلسطيني الجديد، سيمدّ الحكومة المصرية بضرائب ترانزيت كبيرة.

يعيش نصف السكان المصريين تقريبا على العمل الزراعي. لكن المصادر المائية المتاحة تتناقص، حتى مع زيادة عدد السكان وذلك نمط خطير. خلال جيل أو جيلين، سيكون الحلّ الوحيد لهذه المشكلة إقامة محطات ضخمة لتحلية المياه. هذا الأمر سيتطلب تكنولوجيا متقدمة وتمويلا ومصر لا تملك كليهما. وكجزء من اتفاقية السلام الإقليمية، يمكن أن تقدم لمصر استثمارات دولية في مثل هذه المحطات.

مع أن مصر أقصيت من مركز العمليات الدولية المختلفة في السنوات الأخيرة، إلا أن مشاركتها القيادية في التوصل إلى حلّ سلمي إقليمي سوف تعيد البلاد إلى المقدمة. سيكون واضحا أمام المجتمع الدولي أنه دون الكرم المصري، سوف يستمرّ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني المتواصل في إدامة الاضطراب في الشرق الأوسط.

مع أن مصر ستطالب بالتخلي عن حوالي ١٪ من صحراء سيناء، فإنها ستزيد من سيطرتها على نسبة ٩٩٪ الباقية، عندما توافق إسرائيل على تعديل الملحق العسكري في اتفاقية السلام الثنائية.

إسرائيل. لإسرائيل مصلحة واضحة في إنهاء الصراع، والخطة الإقليمية تجعل الهدف أكثر احتمالا. الانخراط النشط لدول أخرى (ليس فقط كمشاهدين عنيدين) سيعزز صدقية الخطة في عيون الجمهور الإسرائيلي. هذا التوجه سيحقق مزيدا من المصالح الإسرائيلية المحددة أيضا:

نسبة كبيرة من المواقع الإسرائيلية الحيوية ستبقى تحت السيطرة، ضمن نسبة ١٣٪ من الضفة الغربية التي ستضمّ.

سيكون على إسرائيل أن تخلي حوالي ٣٠،٠٠٠ إسرائيلي فقط من الضفة الغربية، وهو عدد مقبول من قبل الجمهور، ويمكن التعامل معه بالمعايير السياسية والاقتصادية. خطط السلام الأخرى تستلزم ترحيل أكثر من ١٠٠،٠٠٠ إسرائيلي، وهي فكرة غير عملية.

حركة السيارات الخاصة والسلع عبر النفق الذي يربط الأردن بمصر ستقلص بشكل كبير عدد الفلسطينيين الذين يسافرون من وسط إسرائيل عبر الممرّ الآمن بين غزة والضفة الغربية.

الدولة الفلسطينية. إنجاز معاهدة سلام تنهي الصراع، وفي الوقت نفسه، تحقيق المصالح الأساسية للشعب الفلسطيني في الدولة الفلسطينية الأولية، يشكلان مصلحة فلسطينية أولى. إن حلا إقليميا يمكنه أن يحقق هذه المصالح، كما يمكنه أن يحقق حاجات أخرى أكثر تحديدا:

أحد مطالب الفلسطينيين الرئيسة أن تنسحب إسرائيل من مناطق غزة والضفة الغربية التي احتلتها بعد حرب ١٩٦٧، وأن تنقلها إلى السيادة الفلسطينية. مع ذلك فإن المساحات التي ستنقلها الأردن ومصر إلى الفلسطينيين تحت الخطة الإقليمية، ستنشئ دولة أكبر من مجموع مناطق ما قبل ١٩٦٧.

غزة الحالية هي أكثر مناطق العالم كثافة سكانية، ومع العقد التالي، من المتوقع أن يزيد عدد سكانها بنسبة ١٥٠٪، ليصل إلى حوالي ٢٫٤ مليون نسمة. وبما أن اقتصاد غزة قائم على الزراعة والصناعات التقليدية، فإن الحجم الحالي للأراضي لا يسمح بتشكيل مجتمع مستقر في المستقبل. الامتداد المصري وحده، كما وصف سابقا، سيسمح لغزة بأن تكون جزءا من دولة فلسطينية فعالة. بوجود البنية التحتية المتعلقة بوصل دول الخليج بمصر (عبر نفق إسرائيلي إلى الأردن)، فإن غزة الكبرى والميناء الذي سيقام هناك سيكونان هدفا لتطوير كبير في بنيتهما التحتية، ومحطات رئيسة لتصدير السلع ومصادر الطاقة إلى الدول الغربية. هذا التحويل سيعزز اقتصاد الدولة الجديدة بقوة.

وستكون هناك جدوى كبرى لمثل هذا التطور الاقتصادي، وملمح حيوي من الحلّ الإقليمي عموما هو أنه سيقوّي الاعتدال السياسي، ويقلّص خطر سيطرة حماس إلى درجة كبيرة.

المجتمع الدولي. وسطاء الصراع الدوليون المتعددون لديهم أسباب وافرة لدعم الحلّ الإقليمي:

يستمر المجتمع الدولي في استثمار تمويلات هائلة في الدعم الإنساني للشعب الفلسطيني. حلّ الصراع، سيسمح بإعادة توجيه هذه الأموال نحو تطور البنية التحتية الفلسطينية، وتقدم اقتصاد الدولة الجديدة. بكلمات أخرى، الرأسمال الغربي يمكن أن يستثمر في شراء "شبكة صيد" من أجل دولة مكتفية ذاتيا، بدلا من شراء السمك للمواطنين الفلسطينيين الجياع بشكل غير محدد.

الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يؤثر سلبيا على العلاقات بين الدول الغربية والدول العربية والإسلامية؛ كما يؤثر على التوازن الاجتماعي الداخلي في الدول الأوروبية الغربية. إن استمراره يثير الإحباط بين المجتمعات العربية والإسلامية، ويساعد في تقوية العناصر المعادية للغرب والحركات الإسلامية المتطرفة. وإنهاء الصراع، كجزء من معاهدة سلام إقليمية عامة، بطريقة مقبولة من كلّ الأطراف، سوف يطفئ فتيل هذه التأثيرات السلبية.

الحلّ الإقليمي الذي وصف هنا يتوافق مع التوجه الدولي السائد تجاه هذه المشاكل، وتحديدا أن الطريقة الصحيحة لحلّ الصراعات تكون بتحقيق اتفاقية دولية قائمة على قواعد اقتصادية، لا تسوية سياسية قائمة على اعتبارات أمنية فقط.

استنتاجات

نظريا، يبدو حلّ الدولتين المألوف بمقاييس كلينتون قابلا للتحقق. لو تمّ تحليل كلّ قضية بشكل منفصل، فمن الممكن إيجاد حلّ، تماما كما فعل الرئيس كلينتون في كانون الأول ٢٠٠٠. مع ذلك، فإن على الإنسان أن يكون مفرطا في تفاؤله حتى يصدّق أن كل المشكلات يمكن أن تحلّ. هي ليست مجرد مفاوضات تبادل تجاري، فأي توجه تقليدي معرّض لأن تعيقه مشاكل جديدة كبيرة، مثل صعود حماس، أو الصعوبة التي تأكدت عند إعادة توطين عدد كبير من الإسرائيليين، وفوق ذلك كله، النقص الشامل في الثقة المتبادلة. واحتمال حلّ أي من هذه المشاكل الجديدة ضيق؛ واحتمال حلّ جميع المشاكل يكاد يكون صفرا.

حاول جزء من هذه الورقة أن يحدد ما هو مطلوب لحلّ كلّ مساحة في الصراع بين الطرفين. وبغض النظر، من الصعب الإيمان أن حلا شاملا يقوم على المفهوم التقليدي للدولتين يمكن التوصل إليه في المستقبل المنظور. تحت هذه الظروف، من المهم تفحص احتمالات أخرى لإنهاء الصراع، بدلا من الإصرار على مفهوم باء بالفشل أربع مرات على الأقل، خلال العقود السبعة الماضية.

قد يحتج بعض القراء بأنه لا "الخيار الأردني" ولا "الحلّ الإقليمي" يملكان حظا أوفر في النجاح من التوجه التقليدي. وإذا لم يكن اللاعبون الإقليميون والمجتمع الدولي في الواقع قادرين على أن يتقدموا ويحلوا الصراع كما هو مقترح هنا، فإن المحصلة الأكثر احتمالا لذلك ستكون مواجهة مأزق، والاستمرار في الاتجاهات الحالية. بكلمات أخرى، سوف تستمر القوى الراديكالية الإسلامية في النمو في المناطق، وسوف تبقى السلطة الفلسطينية ضعيفة، وسوف تحتفظ حماس بسيطرتها على غزة. وتحت مثل هذه الظروف، تصبح الاتصالات الطبيعية والاقتصادية بين الضفة الغربية وغزة أكثر ضعفا، ومفهوم الكيان الواحد سوف يصبح أقل فأقل وضوحا. وفي الوقت نفسه، سوف يصبح جدار إسرائيل الأمني حدودا أكثر ثباتا، وستستمرّ قوات الدفاع الإسرائيلية في تنفيذ عمليات داخل الضفة الغربية، كما سيتزايد عدد المستوطنين بثبات.

إن هذا السيناريو السيء بالرغم عن ذلك سوف يستمرّ لفترة طويلة من الوقت، على الأقل بالنسبة للإسرائيليين. ومع أن إسرائيل ستواجه نقدا دوليا متزايدا، فسيكون الخاسرون الحقيقيون لدى تعديل الحالة غير المحددة هم الفلسطينيون.

وعلى المدى البعيد، فإن غياب حلّ - وخصوصا فقدان الثقة بأن حلا سيكون في الطريق - ستكون له نتائج قاسية. على سبيل المثال، قد يقود في نهاية الأمر إلى انتفاضة ثالثة، أو إلى صدام عسكري بين إسرائيل وحماس في غزة.

أخيرا، على جميع الأطراف أن تفهم أن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني لا يتأثر كثيرا بالمشاكل الأخرى في الشرق الأوسط. العكس صحيح أيضا، فبعكس كثير من الاعتقادات السائدة، فإن النزاع ليس له تأثير كبير في الصراعات الإقليمية الأخرى.

على سبيل المثال، ليست هناك قاعدة للنقاش حول أن اتفاقية سلام إسرائيلية سورية سيكون لها تأثير إيجابي على الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ولا حول فكرة أن حلا للصراع سوف يساعد في تحسين الظروف في العراق.

وبطريقة مشابهة، فإن الاعتبارات الشرق أوسطية الأخرى - بما في ذلك القضايا مع إيران، والاستقرار في الخليج، والمشاكل داخل مصر، ونجاح حزب الله في لبنان، والإبادة الجماعية في السودان - لا علاقة لها بالمعضلة الإسرائيلية الفلسطينية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الصراع يبقى مصدر قلق كبير في منطقة من العالم مشحونة تماما. لذلك، فإن حلّ هذا الصراع حيوي، ليس فقط لصالح تلك الأطراف التي تعيش معه على قاعدة يومية، ولكن من أجل تنفيس الأوهام التي تشير إلى أن الصراع هو سبب لكلّ المشاكل الإقليمية، تلك الأوهام التي تحرف الانتباه عن المشاكل نفسها.